

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

عزيز مختار

بن علو الجيلالي

تحت عنوان:

مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية - فرع السوق-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.آيت ميمون كريمة أستاذ محاضر-ب- جامعة تيارت رئيسا

أ. ظريف فاطمة أستاذ مساعد-أ- جامعة تيارت مشرفا ومقررا

أ. بومدين فتيحة أستاذ مساعد-أ- جامعة تيارت مناقشا

السنة الدراسية: 2022-2023

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه

وبعد

أهدي عملي هذا إلى

من أوحاني بهما ربي "برا وإحسانا" الوالدين الكريمين

إلى كل إخوتي وأصدقائي

وكل من عرفني من قريب أو من بعيد

إلى من أناروا لنا الطريق في تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة

أساتذتنا الكرام وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة ظريفة فاطمة.

إهداء

الحمد لله الذي نفتتح به الكلام

والصلاة والسلام على سيدنا ونبيينا محمد وعلى آله وبعد

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الوالدين الكريمين

إلى جميع إخوتي وأصدقائي

إلى الأستاذة الكريمة ظريفه فاطمة

إلى الأساتذة المناقشين

وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أمدنا بالقوة والهمنا الصبر والثبات ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع ونسأله التوفيق والسداد

بداية نتوجه بالشكر إلى الأستاذة ظريفة فاطمة عن قبولها الإشراف على هذا العمل وتوجيهها في إنجازه كما نتوجه بالشكر إلى عمال المؤسسة الوطنية للمنتجات الكمرو كيميائية بالسوقر

إلى كل من تعب واجتهد في إيصال أي معلومة خلال مسيرتنا الدراسية كما أتقدم بالشكر المسبق إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة بخالص الاحترام والتقدير على مناقشتهم

وتصديحاتهم للأخطاء والنقائص لتحصيل أكبر استفادة من البحث

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر و عرفان
	إهداء
.ا	فهرس الأشكال
.اا	فهرس الجداول
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول الإطار النظري حول مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	
04	تمهيد
06	المبحث الأول دور التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي
06	المطلب الأول ماهية التسيير الجبائي
09	المطلب الثاني أسس التسيير الجبائي ومميزاته
12	المطلب الثالث مبادئ التسيير الجبائي وحدوده
14	المبحث الثاني الأداء المالي في المؤسسة
14	المطلب الأول مفهوم الأداء المالي
18	المطلب الثاني تحديد مؤشرات الأداء المالي
21	المطلب الثالث تحديد نسب الأداء المالي
24	المبحث الثالث فعالية التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي
24	المطلب الأول أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل
28	المطلب الثاني أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار
30	المطلب الثالث أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية - ENPEC - السوق - تيارت	
34	المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة
34	المطلب الأول تعريف المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية
34	المطلب الثاني أهداف المؤسسة
35	المطلب الثالث الهيكل العام للمؤسسة

فهرس المحتويات

39	آليات تأثير التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة	المبحث الثاني
39	أثر التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة في مرحلة الاستغلال	المطلب الأول
50	أثر التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة في مرحلة التمويل والاستثمار	المطلب الثاني
52	خلاصة الفصل	
53	خاتمة	
56	قائمة المراجع	
	الملخص	
	الملاحق	

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية	(01-02)

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	الميزانية المالية جانب الأصول	39
(02 -02)	الميزانية المالية جانب الخصوم	40
(03-02)	رأس المال العامل	41
(05-02)	الاحتياجات والموارد الدورية	42
(06-02)	احتياج رأس المال العامل	42
(07-02)	الخزينة	43
(08-02)	هامش الربح	44
(09-02)	المردودية المالية في ظل وجود الضريبة	44
(10-02)	المردودية المالية في ظل عدم وجود الضريبة	45
(11-02)	المردودية الاقتصادية في ظل وجود الضريبة	45
(12-02)	المردودية الاقتصادية في ظل عدم وجود الضريبة	46
(13-02)	الأقساط الضريبية المسبقة 2020	47
(14-02)	الأقساط الضريبية المسبقة 2021	47
(15-02)	الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاك	47
(16-02)	الوفر الضريبي الناتج عن المؤونات	48
(17-02)	الوفر الضريبي الناتج عن الرسم على النشاط المهني	49
(18-02)	الوفر الضريبي المتعلق بالرسم على القيمة المضافة	49
(19-02)	التمويل الذاتي	50
(20-02)	نسب الهيكلة	51

مقدمة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية ركيزة أساسية في الاقتصاد، فهي عبارة عن كيان اقتصادي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ولكي تتمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها يجب أن تعرف كيف تتحكم في التكاليف وكيفية تدنئتها، ومن بين أهدافها الرفع من الربح، ومن أجل تحقيق أداء مالي يتماشى والأهداف المسطر لها في البداية يمكن تقييم أدائها المالي من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب، كما تتحمل أيضا تكاليف جبائية، حيث تتميز الجبائية بالتعدد وعدم الاستقرار الأمر الذي يجعل المؤسسة تراقبها باستمرار والتعرف على كل ما يخص القوانين الجبائية.

كما أن للتسيير الجبائي دور هام وحساس داخل المؤسسة، فالتسيير الجيد يعود بالإيجاب على أداءها من خلال تخفيض التكاليف المالية، أما إذا كان هناك سوء في التسيير فهذا يعني تحمل المزيد من التكاليف، فمثلا التأخر في الدفع يؤدي إلى عقوبات وغرامات لقاء هذا التأخير، كما يمكن للمؤسسة أن تستفيد من تحفيظات ومزايا ممنوحة من طرف إدارة الضرائب. كما أن أي أثر جبائي يقابله أثر في التوازن المالي سواء كان هذا الأثر إيجابيا أو سلبيا، لذلك يجب على المسير الجبائي استغلال المزايا والتحفيظات أحسن استغلال والاطلاع على القوانين الجبائية والتشريعات بما يخدم مصالح المؤسسة ، ويحقق توازن مالي فعال.

1. إشكالية البحث: ما مدى مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وما واقع ذلك في المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية ENPEC فرع السوقر - تيارت -

- الأسئلة الفرعية التي يمكن طرحها من خلال الإشكالية الرئيسية:

- كيف يساهم التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة في مرحلة الاستغلال؟
- كيف يساهم التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة في مرحلة التمويل ؟
- كيف يساهم التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة في مرحلة الاستثمار؟

2. فرضيات البحث:

قصد تحليل ودراسة الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية

الرئيسية التالية:

يساهم التسيير الجبائي بشكل ايجابي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية.

- أما الفرضيات الجزئية يمكن صياغتها كالتالي:

- يعتمد التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال على القرارات المتعلقة بتحسين المؤشرات المتعلقة بالتوازن المالي في المؤسسة محل الدراسة .
- يرتكز التسيير الجبائي في مرحلة التمويل على القرارات المتعلقة بالتمويل الذاتي أو الخارجي في المؤسسة محل الدراسة .

- يركز التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار على الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الدولة في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة .
- 3. أهمية البحث : تكمن أهمية البحث الذي بين أيدينا إلى أن للتسيير الجبائي أهمية جد بالغة في المؤسسة الاقتصادية ، إلى أنه لم يحظى بالأهمية اللازمة من طرف المسيرين .
- 4. أهداف البحث : تهدف دراسة هذا البحث إلى:
 - التعرف على مدى مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة .
 - إظهار مدى أهمية التسيير الجبائي وتوعية المؤسسات الاقتصادية للاهتمام بجانب التسيير الجبائي .
 - واقع التسيير الجبائي في المؤسسة عينة الدراسة .
- 5. أسباب اختيار البحث: يمكن تلخيص أسباب اختيار الموضوع بالعناصر التالية :
 - معرفة مدى تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة ، وعلى أدائها المالي.
 - قلة الأبحاث والدراسات التي تتناول التسيير الجبائي و أثاره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
 - معرفة مدى اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالتسيير الجبائي .
- 6. منهج البحث :لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المناهج والدراسات ،الاقتصادية والمالية لمعالجة الإشكالية المطروحة حيث تم الاعتماد على :
 - المنهج الوصفي التحليلي: وذلك عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، في الجزء النظري.
 - منهج دراسة الحالة: من خلال إسقاط الجزء النظري على واقع التسيير الجبائي وأثره على المؤسسة محل الدراسة.
- كما قمنا بالاستعانة بمجموعة من الكتب والمذكرات والمجلات العلمية، وكذلك المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.
- 7. حدود البحث: تمثلت حدود البحث فيما يلي:
 - الحدود المكانية:ينحصر الحيز المكاني على المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية ،ولاية تيارت فرع السوق.
 - الحدود الزمنية: ينحصر الإطار الزمني لدراسة الموضوع خلال الفترة من الشهر 03 إلى الشهر 05 من سنة 2023
- 8.الدراسات السابقة:
 - _دراسة محمد عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات ،مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، حيث تناول فيها الطالب مفهوم التسيير الجبائي بشكل عام ومختلف مجالات تأثير النظام الجبائي على شركات الأموال والخيارات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي الجزائري، وتوصل إلى أن التسيير الجبائي ضروري جدا داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

_دراسة زواق حواس ,فعالية التسيير الجبائي في اتخاذ القرار ,مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية ,جامعة المسيلة,2005,تطرق الباحث في هذه المداخلة إلى ماهية التسيير الجبائي في المؤسسة ومكاسب المؤسسة من توظيف العامل الجبائي في صناعة القرار .

9.صعوبات البحث :تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذا العمل في :

_ قلة المراجع المتعلقة بهذا الموضوع، وخاصة في جانب التسيير الجبائي.

_عدم توفر المعلومات خاصة في جانب الاستثمار في المؤسسة محل الدراسة .

10.هيكل الدراسة :تم تقسيم البحث إلى فصلين عرض الجانب النظري منه في فصل وتم التطرق إلى الجانب

التطبيقي منه في الفصل الثاني وبالتالي جاء هيكل البحث على الشكل التالي: الفصل الأول تناولنا الإطار

النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي ، حيث قسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تناولنا فيه

الإطار النظري للتسيير الجبائي والمبحث الثاني الإطار النظري للأداء المالي ، أما المبحث الثالث فعالية

التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي، في المؤسسة الاقتصادية .

أما فيما يخص الفصل الثاني خصص لدراسة الحالة وذلك من أجل إعطاء صورة واقعية حول مساهمة التسيير

الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول

نتطرق فيه إلى التعريف بالمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية بالسوقر . وأهدافها وهيكلها العام . أما في

المبحث الثاني سوف يكون حول مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المراحل الثلاثة التالية:

الاستغلال، التمويل، الاستثمار .

تمهيد:

إن التسيير الجبائي عامل أساسي ومهم في المؤسسة، فكلما كان التسيير جيد داخل الوحدة كلما كان ذلك إيجابيا على أدائها المالي والعكس. وإطلاع المؤسسة على الجوانب المحاسبية والقانونية وخاصة الجبائية يساعدها بشكل كبير في تحقيق نتائج جيدة وتحقيق النجاح وتطوير استثمارها، ومن هذا يمكن القول أن حسن التسيير والتنظيم داخل المؤسسة يؤدي إلى إنجاح دورها الذي وضعت من أجله، وتحقيق أهدافها المسطرة. وهناك العديد من المؤسسات لا تهتم كثيرا بالتسيير الجبائي ويظهر ذلك من خلال النتائج المحققة وضعف أدائها المالي. فيجب تغيير فكرة النظر إلى الضريبة على أنها إخضاع مالي فقط ومعرفة كيفية استغلال ذلك بما يخدم الصالح العام للمؤسسة وضمان استمراريتها.

- المبحث الأول: أسس حول التسيير الجبائي
- المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة
- المبحث الثالث: فعالية التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي

الفصل الأول :

**دور التسيير الجبائي في
تحقيق الأداء المالي
المؤسسة الاقتصادية**

- المبحث الأول: أسس حول التسيير الجبائي

إن للتسيير الجبائي دور هام وفعال في تعظيم أرباح المساهمين، وأيضاً يهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من جميع الاختيارات الجبائية وتجنب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على اقتناء أحسن طرق وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي

المطلب الأول: ماهية التسيير الجبائي

يعتبر التسيير الجبائي جزء من نظام التسيير في المؤسسة الاقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى التعريف بالتسيير الجبائي، وأهدافه.

أولاً: مفهوم التسيير الجبائي

هناك العديد من التعاريف للتسيير الجبائي نذكر منها:

- حسب كريستين لوليت فإن "تسيير الجباية يعني أن الجباية التي هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وأن تصبح متغيراً فعالاً في استراتيجيتها. إذا بدلا من السلبية اتجاه الجباية، يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها".¹

- حسب شولز "التسيير الجبائي الفعال بأنه الذي يزيد من القيمة الحالية للتدفقات النقدية لشركة ما بعد دفع الضريبة، وهو بذلك يقلل معدلات الضريبة عن القانون فالمكلف يكيف تصرفاته بالطريقة التي تسمح له بخفض التزاماته"²

- حسب التعريف الفرانكفوني: «يرى أن تسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدأى عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف الغير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية، وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع".³

- حسب التعريف الانجلوسكسوني: يرى أن التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل: حملة الأسهم (المساهمين)، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين... الخ، المعنية بالإفصاح أما عن مبلغ الضريبة (أي انه لا يتعلق بالإدارة

¹ بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليمانى. دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الحوار الفكري، مجلة علمية فكرية تصدر دورياً عن مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية الجامعة الإفريقية احمد دراية ادرار، العدد 15، ص 695/696

² حميدانو صالح، دراسة أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نخاعة التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية للدول العربية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - الجزائر

³ محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 3

فقط) بالإضافة إن له نظرة عالمية، وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم إرباح المساهمين وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في سوق المال عن طريق ضمان اقل إخضاع جبائي وهذا ما يسمى: المساهمة في خلق القيمة، إذن نستنتج إن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا ينظر فقط إلى كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة بل يتعداه إلى نظرة ابعده من ذلك، وهي كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة.¹

- ومن خلال التعارف المذكورة نلاحظ أن التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية، وتؤدي الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة، وهي نقطة هامة للغاية بحيث تشكل الفرق بين التسيير الجبائي وكل من التهرب الجبائي والغش.

ثانياً: أهداف التسيير الجبائي: إن للتسيير الجبائي مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها ويركز عليها المسيرين ، والتي سوف نذكرها فيما يلي:

1 الأمن الجبائي

يعتبر تسيير الخطر الجبائي الخطوة الأولى لكل تسيير جبائي، هدفه تحقيق الأمن الجبائي،² إن تسيير الخطر الجبائي يهدف إلى تحديد الاحتياطات اللازمة لتفادي هذا الخطر ويتمثل في اتخاذ الإجراءات الوقائية التالية:

- احترام القواعد والجبائية المتعلقة بالتصريح واحترام أجل الدفع.
- إن توكيل مهمة التسيير الجبائي لمختص يلم بقواعد الضريبة وإنشاء خلية جبائية مكلفة بالتحسين الدائم للتسيير الجبائي واستغلال الإمكانيات المتاحة في ميدان الجبائية.
- القيام بإجراءات الجبائية الداخلية وتطوير مهمة المراجعة الجبائية.
- إنشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات وإطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي.

2 التحكم في العبء الضريبي

- يتجلى هذا التحكم في ثلاث أشكال
- التحكم في عبء الضريبة
 - تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة وفورات مالية تعزز وضعية الخزينة.
 - الرفع من العبء الضريبي من أجل الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي وذلك من أجل تحقيق أهداف تسييرية معنية، مثل ذلك عدم حساب الاهتلاكات في مستواها الأقصى المسموح به قانوناً وذلك بهدف توزيع الأرباح.

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 03

² بن سويسي حمزة، مرجع سبق ذكره ص 697-699

3 الفعالية الجبائية

يمكن تحقيق هذا الهدف بصورة مباشرة، وتتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفرة مالية مباشرة. أما الفعالية الجبائية الغير المباشرة فهي تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة يمكن للمؤسسة اعتمادها. فالتشريعات الجبائية والتجارية تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات أو نتيجة سكوت القانون عن بعض الأمور.

4 خدمة إستراتيجية المؤسسة

- اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الجبائية التي تخص كل شكل منها.
- اختيار المكان الجغرافي للنشاط سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة اختلاف الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة.
- تحديد خيارات النمو مثل: أشكال التمويل والعلاقة القانونية بين المؤسسة والهيكل الجديد الناشئ (فروع مستقلة أو فروع تابعة).

ثالثا: أدوات التسيير الجبائي : يمكن التعرض إلى أهم أداتين هما: التدقيق الجبائي والاستشارة الجبائية من خلال ما يلي:

1التدقيق الجبائي: تقوم المؤسسات الاقتصادية بالتصريحات الجبائية والتي يمكن أن تحتوي أخطاء وبالتالي تلجأ للتدقيق الجبائي للتأكد من مدى صحتها.¹

كما عرف التدقيق الجبائي بأنه عملية التأكد من صدق وصحة التصريحات الجبائية لمؤسسة ما بغرض تكوين رأي عام يسمح بتشخيص الوضعية وهذا لجعلها قادرة على تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة، من الناحية القانونية، أما من جانب الفعالية فهو يساهم في تحسين التسيير الجبائي لها. بهذا المفهوم يعتبر التدقيق الجبائي أداة وقائية بالنسبة للمؤسسة، فهو يساعد على انتقاد وضعيتها اتجاه مصلحة الضرائب وتصحيحها، وهذا من خلال التأكد من أن المؤسسة غير معرضة للأخطار الجبائية إضافة إلى هذا التأكد أن التكلفة الضريبية في أدنى حدودها.²

¹أيوب نجار ، منهجية التدقيق الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مخبر التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة علي لونيبي البليدة 2 الجزائر، المجلد 07 / العدد 01 (2022) ص 553

²شعبي مصطفى، مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة علي لونيبي البليدة 02 الجزائر، المجلد 11 / العدد 02 ديسمبر 2022، ص 64

2- الاستشارة الجبائية: سوف نتطرق إلى الاستشارة الجبائية من خلال النقاط التالية:

- تعرف الخدمة الاستشارية أنها "علاقة تفاعلية بين خبير استشاري مؤهل بحكم تكوينه العلمي وخبرته العملية ومقدرته الفنية وعميل يحتاج إلى هذا الخبير، وبالرجوع إلى التشريع الجزائري، فإن مفهوم الاستشارة الجبائية ضيق نوعا ما، حيث ينضم هذه المهنة في الجزائر الأمر 87-71 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971، والذي يحدد شروط ممارسة المستشار الجبائي، المعدل والمتمم بالمادة 155 من قانون المالية لسنة 1996، هذا الأخير عرف المستشار الجبائي في المادة 02: " يقصد بمفهوم المستشار الجبائي كل من يقدم المشاورات أو الاستشارات بصفة شخصية أو عامة، أو يقوم كذلك بجميع الأشغال المتعلقة بالجبائية لحساب زبونه، ويمكن أن يدعى على وجه الخصوص لوضع التصريحات الجبائية، وتدقيق الإنذارات وتحضير وتقديم الشكاوى للإدارات الجبائية بصفته وكيلًا"¹

- **متطلبات المستشار الجبائي** : ظهرت خدمات الاستشارة الجبائية نتيجة لتعقيد مجال الأعمال عموما والمجال الجبائي على وجه الخصوص، وعلى المستشار الجبائي الذي تعينه المؤسسة أن يكون عند الثقة الموضوعية فيه، مما يستوجب أن تتوفر فيه مجموعة من المتطلبات المهنية والأخلاقية والقدرة على

التسيير بما يسمح له بالإحاطة بالمخاطر الجبائية من جهة، وتقديم نصائح مناسبة تسمح باستغلال الفرص الجبائية المتاحة من جهة أخرى. وانطلاقا من متطلبات المهنة وطابعها المتغير باستمرار، يرى بعض الباحثين أن تحقيق جودة الاستشارات الجبائية يعتمد على توفر المستشار الجبائي على المواصفات التالية: (العناصر المتعلقة بشخص المستشار، وترتبط أساسا بشروط التأهيل العلمي والعملية والتخصص والتدرج المهني - الشروط المتعلقة بالعلاقة مع الزملاء، وهي تركز على الالتزام بقواعد السلوك المهني إضافة إلى البحث عن رضا العملاء - العناصر المتعلقة بأداء الاستشارات، وفيها يجب أن يبذل المستشار الجبائي أقصى عناية ممكنة المهام الموكلة إليه، وان لا يقتصر دوره على النصيحة فقط، بل يجب عليه التحذير المبكر²

المطلب الثاني: أسس التسيير الجبائي ومميزاته

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مجموعة من الأسس والمميزات التي تميز التسيير الجبائي وشرحها بالتفصيل:

أولا: أسس تسيير الجبائي: يعتمد التسيير الجبائي على:³

¹ شعبي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 66

² شعبي مصطفى، مرجع سبق ذكره ص 66، 67.

³ زواق حواس، أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد إلى خيارات النظام الجبائي

الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي -

1-اختيار الطريقة اقل تكلفة: من خلال استعمال الفراغات ونقاط الضعف المتواجدة بالتشريعات الجبائية والتي تظهر التهرب ضمن الواجبات الجبائية، فضلا عن استغلال الخيارات والحوافز التي تتيحها هذه التشريعات .

2-الطابع الطوعي:على الرغم من أن التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى من استعمال الجبائية، لكنه يعتمد على استعمال أساليب اختيارية موضوعة تحت تصرف المؤسسة، وللمسيرين الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين هذه الاختبارات لتحقيق الخضوع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في ظل الخضوع على للضرائب التي يفرضها التشريع الجبائي. لذا فهو يقوم على حرية التسيير ويعطي للمؤسسة فرصة لاتخاذ القرارات المناسبة والاستفادة من الحوافز.

أهمية الضريبة في المؤسسة وتعدد الخيارات الجبائية، يتجلى ذلك من خل:

أ-أهمية الضريبة في حياة المؤسسة والتي تترجم في الحجم المالي الذي يتولد عن دفعها، وهذا لكون كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يترجم دائما بحجم مالي،

ب-وجود الإجراءات والتدابير والخيارات الجبائية، الأمر الذي يوفر بعض هوامش التحرك الجبائي للمؤسسة ويمكنها من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة.

ثانيا: مميزات التسيير الجبائي:

التسيير الجبائي يتطور في المؤسسة في اتجاهين:¹

1-الاتجاه الأول: التأثير المستمر للجباية على جميع العمليات في المؤسسة وجميع التحديات المالية المرتبطة بالمخالفات الجبائية،

2-الاتجاه الثاني: التسيير الجبائي يهتم قبل كل شيء بالتوقع بالضريبة، وكذلك البحث عن محيط جبائي مناسب يعتبر أقل تكلفة في إطار القانون الجبائي، من خلال هذا التعريف نستنتج أن للتسيير الجبائي ثلاث خصائص هي:

أ - التوقع بالضريبة: بما أن الضريبة هي التكلفة يجب تسييرها بطريقة تساعد على التوقع بقيمتها عند إجراء الاختبار، وبالتالي وجب على المؤسسة أن تعرف الحدث الجبائي، في كل اختيار، لأن التسيير الجبائي لا يترك هناك مجال لحظ، كما يجب تحديد قيمتها بالاستعانة بأدوات التحليل المساعدة.

ب- البحث عن الاختيار الجبائي الأمثل: التسيير الجبائي يعتبر في حدود مفصل للنصوص القانونية من أجل المفاضلة بين العديد من الاختيارات التي يمنحها المشرع، وذلك في حدود هامش الحركة التي يمنحها القانون، والخيار الجبائي يعني جميع الخيارات التي من شأنها تبديل النتيجة الجبائية، في السابق القانون هو الذي يمنح الاختيار الجبائي للمكلف، بحيث جميع المؤسسات تبحث على المخطط الجبائي والامتيازات الجبائية المتوالية

¹لجناف عبد الرزاق، محاضرات في مقياس التسيير الجبائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم

التجارية، جامعة الجزائر 03، 2022، ص06/05

في تطبيق تقنيات الاهتلاك الخطي أو المتناقص وفق شروط الاختبار الممنوح. كما نلاحظ أن المؤسسة لديها العديد من الاختيارات الممكنة في كل وقت من دورة حياتها بالنظر للحدث الجبائي في كل خيار، مثلا: شركات الأشخاص تخضع للضريبة على الدخل أما شركات الأموال تخضع للضريبة على أرباح الشركات في الوقت الحالي المؤسسة تقوم بالتحقق من إمكانية القيام بكل خيار جبائي بالنظر للجانب المالي، التجاري التقني، الموارد البشرية، ... الخ، بحيث المؤسسة تقوم بدمج كل خيار جبائي ممكن في الوظيفة العامة للقرار، بأخذ القرار نحو قاعدة التحكيم بين مختلف الوضعيات والسيناريوهات الممكنة، لأن العمل بالخيارات يسمح للمؤسسة بتعظيم الخيار الذي يسمح للمؤسسة بتعظيم المكاسب وتقليل التكاليف، مما يساعد على تحقيق الأمن والأداء الجبائي الجيد.

ج - التسيير الجبائي وجد ليعمل في حدود القانون "، هذه العبارة تجعل أي أحد يعتقد عدم مشروعية التسيير الجبائي، لأنه وجد من أجل تقليل التكاليف الجبائية، لأن التسيير يغير الخيار من وضعية إلى أخرى بالنظر للتحفيز التي يقدمها المشروع. إذن مبدأ التسيير الجبائي ممنوع داخل حدود القانون التي يشجعها المشرع، وبالتالي المؤسسة تعتمد على الخيار الجبائي الممنوح والمسموح من قبل القانون من أجل تحقيق الأمن الجبائي. المكلف له الخيار بين العديد من البدائل، إذن هذه الحركة ليس تعسفا في استعمال الحق أو التصرف الغيرالعادي في التسيير.

ثالثا: تقييم فعالية التسيير الجبائي: إن إمام المسير بالعناصر المطبقة ثم دراستها بتمعن ثم إدراجها فيقراراته، تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها في ضل خضوع ضريبي أقل وبصفة قانونية، وهو يبرز فعالية التسيير الجبائي والتي تتجلى مظاهرها في:¹

1 تحسين الأداء : فالمسير مطالب بمراقبة وتقدير العبء الجبائي ثم تقييم الاختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وتعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لأن عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من حرية جبائية ممنوحة يعتبر خطأ تسييري، كما يتوجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة ويجب تسييرها كبقية التكاليف، وعليه أن لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط وإنما يمتد بحثه إلى كيفية تعظيم نتائج الاختبار الجبائي بانتقاء الخيار الذي يضاعف الامتيازات المالية ويخفف العبء على المؤسسات.

ومن القرارات التي يتخذها لتحقيق ذلك: اختيار الطبيعة القانونية والتي يتحقق معها أقل خضوع للضريبة وهكذا عملية إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من الحصول على امتيازات جبائية ومالية، وكذلك انتقاء الخيارات الجبائية يتم في إطار القانون مما يحقق الفعالية المالية والجبائية والقانونية.

¹المرجع السابق، ص/09/08

2 تجنب الخطر الجبائي: وهو ما يصطلح عليها الأمن الجبائي إجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها في موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة، وأهم وضعيات هذا الخطر:

أ- **الامتناع أو التأخر في إيداع التصريحات:** حيث تلجأ المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق العقوبات المالية المنصوص عليها.

ب- **الغش في التصريح:** حيث يتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات.

ج- **عدم مراقبة الاختيارات الجبائية:** إن انتقاء المؤسسة لاختيار جبائي ما هدف الحصول على مزاياها المالية قد يتحول إلى مصدر للخطر الجبائي عند عدم توفر شروط الاستفادة منه أو توقف المؤسسة في مرحلة ما عن تحقيق الشروط الضرورية للحصول عليه.

ويترتب على ذلك إسقاط حق المؤسسة في الامتيازات وإخضاعها للضريبة وتعرضها لعقوبات جبائية والتي تعد بمثابة تكاليف إضافية.

- **المطلب الثالث: مبادئ التسيير الجبائي وحدوده:**

إن للتسيير الجبائي مجموعة من المبادئ والحدود والتي يعتمد عليها المسيرين ، ومن بينها ما يلي:

أولاً: مبادئ التسيير الجبائي: من المبادئ الأساسية للتسيير الجبائي نجد:¹

1 الحرية في التسيير: يعتبر قرار التسيير اختياراً من بين عدة بدائل متاحة قانوناً وبمجرد تنفيذه يتوجب على إدارة الضرائب احترامه وعلى المكلف الالتزام به، فالقرار لتسييري للمؤسسة غير قابل للنقد من طرف مصلحة الضرائب ما دامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية فعلى سبيل المثال قرار التمويل وقد قيد المشرع الجزائري تدخل الإدارة الجبائية في شؤون المؤسسة في أربعة أشكال هي : الاطلاع، الرقابة، التحقيق والمعابنة. وبالتالي إدارة الضرائب لا يحق لها الحكم على نوعية التسيير بل على التصريحات الجبائية وصحتها فقط حيث يندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس والمبادئ التي يستند عليها التسيير الجبائي نذكر منها:

أ- **اختيار طريقة الأقل تكلفة:** تمنح التشريعات الجبائية بعض الهوامش للتحرك الجبائي مما يمكن المسير من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة ومنه اختيار الطريقة الأقل تكلفة عن طريق استغلال نقاط الضعف أو الفراغات المتواجدة في هذه التشريعات.

¹ لشعبي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 62، 63

ب- **عدم التدخل في التسيير:** تحدد التشريعات وبشكل واضح بأنه لا يمكن للإدارة الضريبية التدخل في نمط تسيير المؤسسة، وبالتالي لا يمكن لها أن تنتقد نمط التسيير المعتمد في المؤسسة، حتى وإن رأت أو علمت بمجموعة المخاطر أو محاذير تسييرية تجابهها المؤسسة.

ثانيا: حدود التسيير الجبائي:

1- التعسف في استعمال الحق: إن التعسف في استعمال مادة قانونية أو اتفاق بهدف جبائي على وجه التحديد عن طريق بجنب جزء أو كل الالتزامات الضريبية أو نقل مصطنع لها من خلال استخدام تركيبات الجبائية (les montages fiscaux) هو قرب ولو بشكل غير مباشر. حيث أن التركيبات الجبائية تتضمن إساءة استخدام الإعفاءات الضريبية. وغالبا ما تستعمل إدارة الضرائب هذا المبدأ كحل وسط لإجبار المكلف على قبول التقويمات التي قدمتها. للتفريق بين التسيير الجبائي والتعسف في استعمال الحق يتم الاستناد إلي معيارين:

أ- في إطار مفهوم الخيار الجبائي الممنوح من طرف المشرع الجبائي. يجب التفريق بين الحالات التالية:

تطبيق الخيار الجبائي الذي يتوافق مع الطبيعة الحقيقية للعملية والذي يؤدي إلى تخفيض الضريبة، هذا الإجراء ليس تركيب يهدف إلى تجنب الضريبة،

تركيب خيارات جبائية مختلفة تؤدي إلى نفس النتيجة الاقتصادية لتطبيق خيار واحد فقط، لكن أثرها الجبائي على المؤسسة أكبر، هذا لا يعتبر تعسف بل سوء تسيير،

أ- الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة القانونية المثلى للضريبة. المؤسسة في الغالب تكون أما في حالتين:

إما أنها تدفع أكبر من القيمة المثلى، وهذا سوء تسيير، وهي إحدى مجالات بحث الفعالية الجبائية للمؤسسة،

أو أنها تدفع أقل من القيمة القانونية المثلى، وهذا ما يضع المؤسسة أمام كل أنواع الخطر ابتداء من الغش والتهرب الجبائي والتعسف في استعمال الحق وكذا التصرف الغير عادي في التسيير إذن التعسف في استعمال الحق يؤدي إلى فرض عقوبات، وهذا ما تنص عليه مثلا المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فضلا عن العقوبات الجبائية المطبقة، يعاقب كل من تملص أو حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له، أو تصفيته.

2- التصرف الغير عادي في التسيير: يعرف على أنه الفعل أو العملية التي تترجم عبر كتابة محاسبية تؤثر على الربح الخاضع. الذي تنتظر الإدارة استبعاده لأنه فعل خارجي أو يتعارض مع المصلحة العامة للمؤسسة.

مفهوم التصرف الغير عادي للتسيير هو عملية التأقلم أو زرع في القانون الجبائي لمفهوم تجاري هو التصرف الغير ملائم للمصلحة العامة. لكن مع وجود اختلافين: الإدارة هي الوحيدة التي يمكن أن تحتج والتي يمكن أن تتصرف تلقائيا، في هذا الخصوص القاضي التجاري ينطق ببطان التصريحات التي تتعارض مع المصلحة

العامة، في حين أن القاضي الجزائي يفرض عقوبات على المتهمين بالإساءة الاجتماعية. كذلك تأثير امتياز العمل الرسمي للإدارة الجبائية من مراجعة قضائية لأنها المسؤولة عن تنفيذ مصالح الدولة، فالرقابة هي رقابة النظام وبدون فرصة ترك المكلف بالضريبة. في هذه الوضعية المكلف بالضريبة لا ينتهك بصفة مباشرة لأي أمر ذو طبيعة جبائية، لذا فهو غير متهم بالتهرب الجبائي خلاف للتعسف في استعمال الحق، الإدارة الجبائية لا تعترض أبداً على حقيقة وصدق الفعل القانوني، وتصرح فقط بأن الفعل يتعارض مع مصلحة المؤسسة وبالتالي هو غير نافذ لحساب الضريبة. فالعديد من القرارات تكون صحيحة من الناحية القانونية، أي أنها مبررة بوثائق وعند مشاهدة أثرها الاقتصادي فإنها تصنف على أنها تصرفات غير عادية بالنظر إلى حجمها أو عدم فائدتها. لذا يجب أن تحدد إدارة الضرائب ما هي هذه الأفعال حتى لا تقع فيها المؤسسة.

تطبيق هذه النظرية لا ينحصر فقط في حساب الضريبة على أرباح الشركات. فهي تطبق على الرسم على القيمة المضافة لطابع عملياتها الحقيقي. مثلاً نجد أن المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في تحديدها للربح الصافي بعد خصم التكاليف واستبعاد بعض العمليات لأنها في نظرها تصرفات غير عادية في التسيير.¹

- المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة

من أجل معرفة قوة أي مؤسسة ومكانتها في الاقتصاد يجب دراسة وتقييم أدائها المالي، وذلك من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات التي سنتطرق إليها من خلال المبحث التالي.

-المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يتميز الأداء المالي بدور كبير في أي شركة لذا فهو يحظى بأهمية بالغة داخلها وكذلك له أهداف من الواجب بلوغها حتى تستمر الشركة وتتوسع حصتها السوقية

أولاً: تعريف الأداء المالي:

التعريف الأول: يعرف الأداء المالي علي انه ذلك المفهوم الذي يرتبط بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لأنه يعمل علي تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية قصيرة وطويلة الأجلوالأداء المالي مفهوم ضيق لأداء المؤسسات يستخدم مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف كما انه يقدم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية للمؤسسة و الأداء المالي كذلك يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة²

¹الجناف عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص16/15

² فاطمة الزهراء بن زعيمة ، أهمية تحليل الهيكل المالي في تقييم الأداء لمؤسسة باتيميتال بولاية عين الدفلى 2015-2016 ،

مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال / المجلد 7 / العدد 3 / جوان 2021 ص 160

التعريف الثاني: يتمثل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية والخطة المالية الناجحة يتمثل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور

المالي هي التي يكون تأثيرا إيجابيا في قيمة المؤسسة و الأداء المالي للمؤسسة يمكن أن يتحقق من خلال إقامة الأصول السائلة، توفير الأموال واستغلالها بالأسلوب الأمثل، تحقيق عوائد كافية لحملة الأسهم، بناء الاحتياطات لتلبية مستلزمات النمو والبقاء، تفادي الفشل المالي والإفلاس، التغلب على المنافسين وتعظيم الحصة السوقية.¹

التعريف الثالث: يعرف على أنه انعكاس لقدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق الأهداف أو النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة . ويرى بعض المفكرين بأن الأداء المالي يتمثل في تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوف المالية والقوائم المالية مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.²

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول أن الأداء المالي هو تقييم لنشاط المؤسسة من خلال النتائج المتحصل عليها في نهاية فترة مالية معينة ويهتم أيضا بقياس كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد، من أجل تحقيق أفضل النتائج وتحفيز المؤسسة على الاستمرار في نشاطها.

ثانيا: أهمية الأداء المالي :

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد

¹رقية شطبي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، دراسة ميدانية ، مؤسسة ملينة نوميديا قسنطينة جامعة 08 ماي 1945قالمه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، ص 21

² مهند جعفر حسن، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية - دراسة تطبيقية - مجلة البديل الاقتصادي، تاريخ النشر 2020/12/31 جامعة شندي السودان ، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال ، ص 59.

المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثمارها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة¹

ثالثا: تقييم الأداء المالي :

عملية تقييم الأداء المالي هي عملية تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وتهتم بقياس كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة سواء البشرية أو الرأس مالية. مما سبق يتضح أن تقييم الأداء يعني قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج المحققة خلال الدورة المالية بالإضافة إلى تحليل تلك النتائج ومعرفة الانحرافات التي وقعت ثم اقتراح حلول لتلك الانحرافات من أجل تحقيق أداء جيد في المستقبل. وتتركز عملية تحقيق الأداء المالي على الأركان الأساسية المتمثلة في وجود أهداف محددة مسبقا، قياس الأداء الفعلي واتخاذ القرارات المناسبة من أجل معالجة الانحرافات الممكن حدوثها في نشاط المؤسسة.²

1- أهداف تقييم الأداء المالي :يمكن أن نلخص أهداف تقييم الأداء المالي فيما يلي :

تقوم عملية تقييم الأداء المالي لمعرفة المركز المالي للمؤسسة هذا المركز الذي يوضح إمكانية الإدارة في اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق بعض الأهداف المرجوة ، زيادة على هذا فإذا كان هذا الموقف المالي سيئا فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لابد من تصحيحها .

إن عملية تقييم أو قياس الأداء المالي للمؤسسة تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث :

السيولة أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال العامل بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم، ملائمة هيكل التمويل أي الالتزامات الطويلة الأمد في ظل ظروف المؤسسة، قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الكافية والقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة، كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة منها والمتداولة.

إذا كنا نهدف إلى البحث عن الأخطاء وتصحيحها فبالنتيجة إننا نرمي إلى تفادي الأخطاء قبل حدوثها وذلك بالأخذ بالنتائج التي تسفر عنها عملية التقييم عند تحديد الأهداف المستقبلية.

¹ سهام كردودي ،حكيمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،مجلة

الاقتصاد الصناعي -العدد 15 -ديسمبر 2018 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر ص132

²سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، مجلة دولية دورية تصدرها جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي / 34 (01) / جامعة المسيلة ص421

تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالي وذلك بتخصيص المورد المناسب (أموال خاصة أو أجنبية) في الاستخدام المناسب (أصول ثابتة أو متداولة)¹

2- مراحل تقييم الأداء المالي :تمر عملية تقييم الأداء المالي بالمرحل التالية :

- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية وإجراء عملية التقييم

- متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

- تحديد الانحرافات،

- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط.²

3- الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي :

هناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي ومن أهم المقاييس التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي هي:

أ- **مقاييس الكفاءة** : يقصد بها القدرة على استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب.

ب- **مقاييس الفعالية**: يقصد بها مستوى تحقيق الإدارة للأهداف التي حددت لها.

ج- **مقاييس المؤشرات المالية** : هي مؤشرات تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية مثل العائد على الأصول ،والعائد على حقوق الملكية ،ومؤشرات الربحية ،وغيرها وأدم ما يميز هذه المؤشرات هي سهولة احتسابها وتصوير الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة ، ولكن يؤخذ على مؤشرات الأداء المالي بأنها تاريخية بطبيعتها ،لأنها تركز على التقرير عن الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة ،كما أنها لا تساعد المدراء على إدارة العوامل التي توجه النجاح في وحداتهم الاقتصادية الإبداع فيها ،فضلا عن اختلاف طرق احتساب بعض هذه المقاييس ما يؤثر سلبا على دلالتها

د-مقاييس المسؤولية الاجتماعية :

هي مقاييس تتعلق بدمج المؤسسات الاقتصادية بين الاهتمامات البيئية والمجتمعية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.¹

¹رقية شطبي ،مرجع سبق ذكره ص 27

²الأخضر لقلطي، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حميثرا للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 2018 ص 93.

المطلب الثاني: تحديد نسب الأداء المالي

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمؤسسة، والحكم على نجاعتها والتعرف على أنها علاقة متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة.

أولاً : دراسة نسبة السيولة: إن الفائدة من تحديد نسب السيولة هي معرفة مدى إمكانية الأصول الجارية للمؤسسة على مسايرة واستحقاقية الخصوم الجارية ضمن الخصوم ، كما تمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا بالغ الأهمية في تقييم الأداء المالي وإمكانية السيولة المتاحة في تغطية الخصوم الجارية والديون المالية المستحقة من خلال توفير مقدار ما تتوفر عليها المؤسسة من مبالغ نقدية سائلة .

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشر جيد لقياس السيولة قصيرة الأجل بالرغم من وجود بعض القيود ، فبعض البنود مثل المصارف المسبقة الدفع التي تمثل السداد المبكر للخصوم الجارية المستقبلية لا تعتبر مصدرا محتملا للسيولة.²

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة-المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

ة في بورصة
صر، ص 26

¹ محمد نواف عابد إياد
فلسطين:دراسة ميدانية /

27.

²يزيد تفرارت، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير، بولاية سطيف -2011/2014 ، مجلة بحوث العدد 11 الجزء الثاني جامعة أم البواقي ، كلية محاسبة ومالية .

وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الأقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكثر حصة من الأصول المتداولة، وبالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول إلى نقدية. هذا يعني أنه إذا استطاعت المؤسسة بيع القيم الغير الجاهزة بقيمتها الدفترية وتحصيل ذممها ، لأمكنها تسديد جميع التزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي. أما إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة من حيث السيولة، فإنها تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتاحة لها وهذا ما تظهره النسبة المئوية.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات القصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المحزونات وعليه فهي تبين للمؤسسة، هل يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزوناتا حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل وبالإضافة إلى النسبة السابقة يمكننا قياس درجة سيولة المؤسسة بالنسبة التالية:

$$\text{نسبة المخزون إلى رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون}}{\text{الأصول المتداولة-الديون قصيرة الأجل}}$$

ثانيا: دراسة نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم ، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات ، وتحقيق أعلى ربح ممكن¹:

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}}$$

تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوم عادة وعلى العموم يجب مقارنتها عادة بنسب أخرى هي مهلة تسديد الموردين.

$$\text{مهلة تسديد الديون} = \frac{\text{الديون + أوراق الدفع}}{\text{السنوية المشتريات الرسم متضمن}}$$

تبين لنا هذه النسبة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون أقل من مدة تسديد الزبائن، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون، وفي الحالة المعاكسة سنجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلبا على أدائها.

ثالثا: دراسة نسبة المديونية

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأصول الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم

¹ عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية للنشر. الطبعة الأولى 2015، عمان الأردن، ص 207.

تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين. وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها : نسبة السيولة الآجلة، نسبة القدرة على التسديد، الاستقلالية المالية وكذلك نسبة تغطية المصاريف المالية كما يلي:¹

$$\text{نسبة السيولة الآجلة} = \frac{\text{الديون متوسطة والطويلة الأجلية}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

- المطلب الثالث: تحديد مؤشرات الأداء المالي

من أجل تحديد مدى توازن المؤسسة الاقتصادية يعتمد المسير المالي على مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتعرف على مدى توازن الأداء المالي للمؤسسة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي

1- رأس المال العامل:

يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول المتداولة ناقصا الخصوم المتداولة ولذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاتين الجانبين ومكونات كل منها وطبيعته وقدرته على التحول السريع إلى نقدية، كما أنه يأخذ بالاعتبار جميع السياسات التي تتبعها المنشأة في سياسة المدينون والديون المشكوك في تحصيلها والمبيعات النقدية والآجلة والمشتريات النقدية والآجلة وسياسة التحصيل وسياسة الاحتفاظ بالخرزين وغيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة.²

وان لجوء المؤسسة إلى الأموال الدائمة يكون في العادة لاقتناء استثمارات منتجة وليس لمقابلة أصول جامدة، وعليه فيجب على المؤسسة الاحتفاظ بأدنى رأس مال عامل يوفق بين عامل التكلفة وعامل الخطر.

¹ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي، حسب البرنامج الرسمي الجديد. الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية. 2011/10. الجزائر . ص 40.41

² منير شاكور محمد، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2008. ص 112، 113

في وضعية ثانية قد تتغاضى بعض المؤسسات عن الاحتياط برأس مال عامل سعيا وراء التوظيف الكامل لمواردها المالية، سواء في شكل أموال دائمة أو في شكل قروض قصيرة الأجل، وبالتالي تكون المؤسسة في هذه الوضعية قد غطت أصولا ثابتة بديون قصيرة الأجل وهنا يكمن الخطر في أن الأصول الثابتة أمد تحولها إلى سيولة طويل، بينما تستحق هذه الديون في أمد قصير، وقد تعجز المؤسسة عن تسديد المستحقات فتصبح في عسر مالي رغم أن استثماراتها قد تكون ضخمة.

وهناك من يستخدم مؤشر رأس المال العامل كدليل للاحتياط لبعض الطوارئ في الأجل القصير، وبالتالي يتمثل في كون المؤسسة قد خصصت أصولا متداولة إضافية ضمانا للتغطية الكلية للديون قصيرة الأجل فإذا عجزت بعض المحزونات أو بعض الحقوق في التحول إلى سيولة مقارنة بما يقابلها من ديون قصيرة الأجل، تكون هذه الأصول المتداولة كافية لاسترداد العجز في السيولة .

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين:

في الأجل الطويل:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

في الأجل القصير:

$$\text{الأصول المتداولة} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

حتى وإن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير احد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تغير في حجمه نذكر، في حالة الزيادة، زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل أو التنازل عن بعض الأموال الخاصة، أما في حالة النقصان، اقتناء أصول إنتاجية جديدة، أو تسديد القروض طويلة الأجل أو نقصان قيمة الأموال الخاصة.¹

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر 2004/01/01. ص 31، 33

2- احتياجات رأس المال العامل:

يقصد بها الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال الدورة ويمثل العجز في تمويل الأصول الجارية خارج الخزينة. ودلالة احتياجات رأس المال العامل تنشأ عن الفوارق الزمنية التي توجد بين عمليات البيع والشراء وعمليات التسويات المتعلقة بها.¹

في احتياجات الدورة استثناء القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة استثناء السلفيات المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد وبالتالي لم تصبح مورداً مالياً قابلاً للاستخدام. في التحليل المالي عندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، كسندات توظيف إضافية تدر أموالاً إضافية على المؤسسة مثلاً، أو زبائن إضافيين لزيادة كسب ثقة الزبائن... الخ، وإذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة، فيعاب

على المسيرين أنهم لم يبحثوا عن موارد مالية مادام ضمان التسديد موجوداً والمتمثل في كبر بعض المحزونات أو بعض الحقوق، خاصة وأن بعض الموارد المالية منخفض أو منعدم التكلفة ويساهم بشكل

بارز في زيادة حركية وسرعة نشاط دورة الاستغلال. وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} -$$

السلفات المصرفية)²

¹ جمال الدين سلامة، أثر تغير رأس المال العامل واحتياجاته على ملائمة المؤسسة، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، مجلة المدير المجلد 09 العدد 03 / 2022 ص 62.

² المرجع السابق، ص 34.35

3- الخزينة:

تعتبر خزينة المؤسسة عن مجموع الموارد ومجموع الاحتياجات فهي تعبر إذن عن الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، تظهر الخزينة في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل المتعلق جزئياً برأس المال العامل والأجل القصير المتعلق باحتياجات رأس المال العامل.¹

إن احتفاظ المؤسسة بالخزينة أكثر من اللازم، يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وإن تسرع المسيرين في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء، يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فالمؤسسات في السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع. بينما نقصان قيمة الخزينة، معدمة أو ما دون الصفر معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بديونه المستحقة وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

- الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

- الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل²

- المبحث الثالث: فعالية التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي

إن للتسيير الجبائي دور كبير وفعال في تحقيق الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ويعتمد ذلك بشكل كبير على المهارات التي يتمتع بها المسير الجبائي في المؤسسة، لذا فهو يحظى بأهمية بالغة نظراً للدور الذي يتمتع به.

- المطلب الأول: أثر التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

تأتي وظيفة التمويل في بداية الدورة، فهي تغطي الاحتياجات المالية للنشاط ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على الوظيفة المالية وأهميتها ومدى تأثير التسيير الجبائي في هذه المرحلة من النشاط.

أولاً: وظيفة التمويل: لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقود الأخرين تطوراً ملحوظاً مما جعلنا نلاحظ تبايناً بين تعاريفه عند الاقتصاديين.

¹ باديس بن يحي بوخلوه، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2013

ص 28

² مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره. ص 35

فهناك من يعرف التمويل على أنه " الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط وهو جزء من الإدارة المالية " ¹

وأما المصادر الرئيسية للتمويل هي:

1-المصادر الداخلية:

التمثلة في التمويل الذاتي المتشكل في الأرباح المحققة في الدورات السابقة أو الاهتلاكات أو المؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة مهمتها تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

2-مصادر خارجية: إذا كان التمويل الذاتي لا يفي كل الاحتياجات. تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية منها:

- الاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية حيث تحصل المؤسسة على قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل وذلك مقابل دفع فوائد الاقتراض.

- الرفع في رأس المال مؤداه فتح رأس المال للشركة مقابل تقاسم الأرباح والخسائر.²

ثانيا: تأثير التسيير الجبائي على التمويل:

من خلال هذه المرحلة سيتم التركيز على: سياسة الاقتراض، التمويل لإيجاري، سياسة توزيع الأرباح.³

1- من خلال سياسة الاقتراض: تنقسم هيكلية التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الجبائي يأخذ بعين الاعتبار للمفاضلة بين المصدرين، ولهذا نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في اختيار سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار تفضيل اللجوء إلى الاقتراض.

2- من خلال التمويل الإيجاري: إن شرح أثر الجباية على سياسة التمويل الإيجاري يكون من خلال إبراز الاعتبارات الجبائية التي تدخل في قرار حياة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة، حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول، وهي شراء هذا الأصل من مالها الخاص أو شرائه من مال مقترض، أو استأجره لمدة معينة مقابل أجر محددة.

3- من خلال سياسة توزيع الأرباح: إن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجباية تفسير نظرية التمييز الجبائي والتي تشير أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد من توزيع الضريبة على توزيعات

¹ معراج هوارى، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى 2013، الجزائر، ص 15

² إلياس بن ساسي يوسف قريشي الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2006. عمان - الأردن، ص 80

³ صابر عباسي. محمود فوزي شعوي. أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة - الجزائر، مجلة الباحث العدد 12/2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

الأرباح الرأسمالية، فإن حملة الأسهم يطلبون معدل عائد أكبر قياسا بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منه، مما يزيد من تكلفة الأموال لدى المؤسسة الأولى وبالتالي تتخفف القيمة السوقية للسهم الواحد.

تكون في هذه المرحلة مهمة المسير الجبائي هي المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة بالبحث عن مختلف طرق التمويل التي تساعد على تحقيق الوفورات الضريبية التي تخفف من الوعاء الجبائي، وبالتالي يمكن القول على المسير الجبائي أن يرشد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي.¹

ومنه التسيير الجبائي في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، إذا كان التمويل بالاستدانة واختبار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيزات جبائية إذا كان التمويل يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي.

ثالثا: أثر التسيير الجبائي في صناعة قرار التمويل:

إن إلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة على مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من اختيارها لأي منها، والتي على أساسها تتم المفاضلة بينها أو اختيار مزيج منها، وبغض النظر عن التصنيفات المختلفة المتعددة في تصنيفات مصادر التمويل فإننا سنركز على دور العامل الضريبي في تعظيم الاستفادة من أي مصدر من هذه المصادر خاصة ما تعلق منها بتعزيز القدرة التمويلية للمؤسسة مع تصنيفها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.²

1- مصادر التمويل الداخلية (الخاصة): وتتمثل في الأسهم والتمويل الذاتي وتمارس الضريبة تأثيرا كبيرا على قرار اختيار أي منها كما سنوضحه فيما يلي:

- الأسهم: إن ما يغري المسير على استخدام هذا المصدر التمويلي هو علمه بأن التشريع الجبائي لا يخضع الأرباح الضريبية إلا بعد توزيعها على المساهمين. وأثناء القدرة التي تكون فيها المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الأرباح، فإن الأرباح غير الموزعة تتحول إلى مصدر تمويل ذاتي ولو مؤقتا، إضافة إلى تدعيم خزينتها بهامش سيولة يمكنها من الوفاء بالتزاماتها ويقلل من الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها، يضاف إلى ذلك بعض المزايا الأخرى التي تميز هذا المصدر التمويلي ومنها:³

رفع درجة الاستقلال المالي، لأن إصدار الأسهم يعني تخفيض نسبة المديونية في الهيكل المالي للمؤسسة،

¹ صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره، ص 12

² زواق حواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، أبريل 2009، ص 03

³ المرجع السابق، ص 03

و رفع قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة نتيجة ضم الأرباح غير الموزعة لمصادر التمويل الأخرى إذا كانت المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الأرباح ولو مؤقتا.

- التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي يوافق الفائض النقدي الذي أفرزته المؤسسة بفضل أنشطتها الحالية (القدرة على التمويل الذاتي) بعد توزيع الأرباح.¹

وهو أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيز التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وإدراك المسير لذلك يمكنه من تدعيم القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة وذلك من خلال العناصر التالية:

أ- الأرباح الصافية غير الموزعة: وهي الأرباح المتبقية بعد إقطاع الضريبة ويمكن للمسير أن يساهم في رفع نصيب المؤسسة منها من الاستغلال.

الإعفاءات الضريبية الممنوحة فيما يخص الضرائب على المداخيل والأرباح من خلال استيفاء شروط الاستفادة منها.

ب- **الاهتلاكات:** إن أهمية العامل الضريبي لا تقتصر فقط على سماح التشريعات بخصم أقساط الاهتلاك من نتيجة الاستغلال وما ينجم عن ذلك من موارد مالية تسمح بالتمويل الذاتي لعملية تجديد الاستثمارات، وإنما تمتد الأهمية الأنظمة الاهتلاك التي يتبناها النظام الضريبي، فوجود العديد من أنظمة الاهتلاك تتيح للمسير اختيار النظام الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة، وأن يتمكن من المفاضلة بينها دون معرفة هذه الأنظمة وشروط تطبيقها، فالنظام الجزائري مثلا يتبنى ثلاثة أنظمة إهلاك هي: نظام الاهتلاك الخطي، نظام الاهتلاك المتزايد، نظام الاهتلاك المتناقص.

ج- **المؤونات:** هي الأرصدة المشكلة بغرض مواجهة الخسائر والتكاليف المبينة بوضوح، والمتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية مثل تدهور قيمة المخزون والحقوق، والخسائر المحتملة الوقوع. ولأنها متوقعة الحدوث فقط فإنها تكلفة غير أكيدة.

د- **القروض:** إن لجوء المؤسسة إلى القروض المختلفة كمصدر للتمويل قد يحقق لها بعض الوفورات الضريبية نتيجة سماح التشريعات بخصم فوائد القروض عند تحديد الأوعية الضريبية مما يقلص هذه الأخيرة وينجم عن ذلك القليل من حجم الضريبة، وهذا ما يميزه عن الأموال الخاصة.

¹ محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، الطبعة الأولى، الناشر مركز الكتاب الأكاديمي 2016، ص 65.

2- التمويل الإيجاري: تقوم المؤسسة وفق هذا الأسلوب التمويلي باستئجار الأصل الاستثماري من مالكة مقابل دفع قيمة الإيجار بدلا من شرائه ولكن قد تنتهي العملية بالتمليك وينقسم إلى قسمين هما:

أ - الاستئجار التشغيلي: وفيه تكون مسؤولية صيانة الأصل المؤجر، التأمين عليه وتحمل مخاطر الاهتلاك والنقادم على عاتق المؤجر.

ب - الاستئجار التمويلي: حيث يتحمل المؤجر تمويل شراء الأصول الاستثمارية والتي يحتاجها المستأجر ويؤجرها له بعقد ويأخذ هذا النوع صورتين: الاستئجار المباشر، الاستئجار مع نقل الملكية.¹

- المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي وأثره في مرحلة الاستثمار

أولاً: وظيفة الاستثمار: يستمد الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها: الدخل، الاستهلاك، الادخار، الاقتراض.

ويمكن تعريفه على أنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها في تلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية " ²

من المنظور المالي تتجزأ وظيفة الاستثمار إلى عمليتين رئيسيتين:

1-حيازة الاستثمار: أي شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات، وينتج عنها نفقة الاستثمار والمتمثلة في تكلفة الشراء ومختلف المصاريف الملحقة بالشراء وكذا المصاريف الإعدادية،

2-التنازل عن الاستثمار: تقوم المؤسسة بعملية التنازل لعدة أسباب منها:

بعد نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والمتمثل عادة في مدة الاهتلاك المحاسبي، تقوم المؤسسة ببيع الاستثمار بمقابل مادي يتمثل في سعر التنازل والذي يعتبر إيراد خارج الاستغلال يساهم في تعزيز النتيجة المحاسبية للمؤسسة،

كما تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها من أجل تقليص احتياجاتها المالية نظرا لظروف مالية سيئة وذلك بغية إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية للخروج من حالات العجز في الخزينة، حيث ينتج عن هذه العملية حصول المؤسسة على سيولة مالية تؤدي إلى الرفع من الموارد والخفض من الاستخدامات.

¹ زواق حواس، مرجع سبق ذكره، ص07.

² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص13.

تعتبر وظيفة الاستغلال المصدر الرئيس لتسديد تكاليف الاستثمار في نهاية مدة استخدامه. أما وظيفة التمويل فمهمتها توفير الموارد المالية اللازمة لاقتناء الاستثمار.¹

ثانيا: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من أهم القرارات التي تقدم عليها المؤسسة نظرا لتأثيراته المستقبلية على حياتها فسواء كانت القرارات الاستثمارية: توسيعية، إحلالية، إنتاجية أو استراتيجية، نجد أن العامل الجبائي من بين المؤثرات الخارجية الهامة عليها وذلك من خلال طبيعة التشريعات الضريبية ونوعية الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها ومدى قدرة المؤسسة على التكيف مع هذه المعطيات.²

ثالثا: تأثير التسيير الجبائي على الاستثمار:

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب قرار نظرا لطبيعته الاستراتيجية وتأثيراته التي يحدثها على مصير المؤسسة ككل، لذا على المؤسسة أخذ بعين الاعتبار المتغير الجبائي عند اتخاذ أي قرار استثماري. والمسير الجبائي في هذه المرحلة يهدف إلى الاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار، حيث تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار، والتحريض الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي، تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين، يفرض توجيه اهتمامهم الاستثماري نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراد تشجيعها وتنميتها، وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة. وهي قد تكون في شكل:

- 1- إعفاء ضريبي:** وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضريبة المستحق عليها، مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة، والذي قد يكون دائم أو مؤقت.
- 2- تخفيض ضريبي:** وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط.
- 3- إجراءات ضريبية تقنية:** وهي معالجة الضريبة لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، والتي يترتب عنها آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي، من بينها: نظام الاهتلاك، الترحيل إلى الأمام أو الخلف إعادة استثمار الأرباح، إعادة استثمار فائض القيمة، إعادة تقييم استثماراتها³

¹ الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 79، 80

² بن سويسسي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 710/709

³ صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 121، 122

المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي وأثره في مرحلة الاستغلال

أولاً: وظيفة الاستغلال: يعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في هذا التحليل وتكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو مختلطة... إلخ، وتتجزأ إلى المراحل التالية:

- مرحلة الإمداد (التمويل بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط)
- مرحلة التخزين الأولي (المخزون القبلي)
- المرحلة الإنتاجية
- تخزين المنتجات التامة والنصف المصنعة وغيرها (المخزون البعدي)
- مرحلة البيع¹

أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال:

إن التسيير الجبائي الذي يجب أن يتم في إطار احترام التشريع الجبائي المعمول به في مرحلة الاستغلال يركز على تحليل التأثيرات المباشرة والايجابية على خزينة المؤسسة ومنه فإن مثالية الخزينة ومرونتها لا تهم المسير فحسب، بل كذلك المسير الجبائي، الذي بواسطة تسييره لمختلف الضرائب والرسوم يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجة من مختلف القواعد الجبائية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.²

ثالثاً: أثر التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال :

إن عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة، يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في: الخزينة، رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل.

تأثر الخزينة بعامل الجبائية، يكون من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التالية: الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم الجمركية، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري. وبالتالي يمكن القول أن وضعية الخزينة تعتبر من بين المهام الأساسية والنقاط الحساسة التي ينبغي على المسير وضعها ضمن الأولويات. حيث تقتضي هذه الدراسة ضرورة حصر جميع أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة، وحسن تسييرها من خلال جدولتها وتحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية، وهذا لتفادي ما يترتب عن تأخيرات الدفع من غرامات وتكاليف إضافية تؤثر سلباً على التدفقات النقدية للمؤسسة.

¹ الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 75، 77

² بن سويسي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 706/707

كما أن فكرة التأثير الجبائي على رأس المال العامل لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة، وإنما هي متضمنة من خلال العناصر المكونة لرأس المال العامل . فتأثير الجباية على رأس المال العامل يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة ، بحيث تحتوي الأموال الخاصة غالباً على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي، وهذا الأخير معفى بنسبة كبيرة من الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للديون التي تترتب عليها وفورات ضريبية كما يتجلى التأثير الضريبي على رأس المال من خلال الاستثمارات، ففي حالة تسريع الاهتلاك، الذي يعد اختياراً محضاً، فإن قيمة الاستثمارات ستخف، وترتفع قيمة الأموال الدائمة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العامل.

ويعد الرسم على القيمة المضافة أهم رسم يؤثر مباشرة على احتياجات رأس المال العامل ، وذلك من خلال قاعدة "التفاوت الشهري" ، ومن خلال الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع، حيث أنه كلما كان الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها احتياج مالي ، مطالبة بدفعه والعكس صحيح.

يمكن أن نستنتج بأن تأثير الجباية على دورة الاستغلال ينعكس بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية ، حيث أن هذا التأثير يكون في صالح المؤسسة إذا اقتنت هذه الأخيرة تسييرها والتحكم في مواعيد استحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتقادي الوقوع في ضغوطات مالية، غرامات أو تقويمات جبائية. ومنه فإن مثوليه الخزينة ومرونتها لا تهم المسير المالي فحسب، بل كذلك المسير الجبائي، الذي بواسطة تسييره لمختلف الضرائب والرسوم، يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجة والاستفادة من مختلف القواعد الجبائية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة¹

¹ صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص121

خلاصة الفصل:

تتناول الأسس النظرية حول مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية العديد من المفاهيم والمبادئ الحيوية التي تساعد على فهم هذه العلاقة بشكل أفضل ، وقد تناولنا في المبحث الأول التسيير الجبائي وتعريفه وأهم مبادئه وحدوده وأساسه، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الأداء المالي الذي هو قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق الأهداف المالية المحددة، ومؤشرات التحليل المالي وأهم النسب المالية، وفي المبحث الثالث فتطرقنا إلى أهمية التسيير الجبائي وأثره في مرحلة التمويل والاستثمار والاستغلال كما يمكن الاستفادة من هذه الأسس النظرية لتحسين التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية وتحقيق الأداء المالي المرجو، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين العمليات الجبائية والتعاون بين الجهات المختلفة وتطبيق التقنيات الحديثة في عملية التسيير الجبائي، وتدريب وتطوير الموارد البشرية المعنية بهذا المجال.

الفصل الثاني :

دراسة حالة حول مساهمة
التسيير الجبائي في تحقيق
الأداء المالي في المؤسسة
الوطنية للمنتجات

تمهيد :

بعدها أتمنا الدراسة النظرية في الفصل الأول، والتي تطرقنا فيها إلى مفهوم التسيير الجبائي ، والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. وتكملنا لذلك قمنا بدراسة حالة لعينة ، وهي عبارة عن المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية بسوقر - تيارت - والتي من خلالها سوف نسلط الضوء على الجانب التطبيقي من هذا البحث، ولننظر مدى اهتمامها بجانب التسيير، ومراعاتها للقوانين الجبائية ومدى مساهمته في تحقيق أدائها المالي.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة. والذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول نتطرق فيه إلى التعريف بالمؤسسة ونشأتها و الثاني أهداف المؤسسة و الثالث الهيكل العام للمؤسسة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أثر التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة في المراحل الثلاثة، التمويل والاستثمار والاستغلال.

- المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة
- المبحث الثاني: آليات تأثير التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة

المبحث الأول : تقديم المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية

سنقوم من خلال هذا المبحث التعرف على المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية وأهدافها وهيكلها العام.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية

المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية هي شركة عمومية وطنية تأسست سنة 1986 في ظل الاقتصاد الموجه تم استقلالها سنة 1989 حيث أنها عرفت تطورا تدريجيا في وضعيتها الاقتصادية مما أدى إلى خلق عدة وحدات من بينها وحدة السمار للبطاريات الجافة ووحدة السوقر للمدخرات الرطبة التي هي محل التريص . حيث أنشئت وحدة السوقر سنة 1992 من أجل إنتاج العوازل التي تستخدمها وحدتي سطيف وواد السمار إلى جانب المؤسسات الخاصة ، كما أقامت شراكة مع قطر وألمانيا .

تقع المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية بالسوقر على بعد 1200 م من المدينة بالمنطقة الصناعية طريق توسنينة،وتقدر مساحتها 10.1227 هكتار، وهي مؤسسة عمومية ذات أسهم أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 383 المؤرخ 22 جنتفي 1983 براس مال قدره 3150000000 دج المركز الرئيسي بسطيف " الشركة الأم " وهذه الوحدة ذات طابع صناعي تجاري حسب ما يدخل ضمن عمليات الإنتاج تنتج المدخرات المبللة أو رطبة التي تعرف تحت اسم الفرس وهي ثمانية أنواع:

ha/50ha/85ha/55ha/60ha/70ha/90ha/110ha43

هي منتج حديث موافق لجميع الشروط العالمية ذلك ما ساعد على اكتساب السوق الجزائرية وهي تتطلع إلى الوطن و إفريقيا نظرا لاستعمالها المباشر ،بعد اقتناء فهي لا تحتاج إلى شحن كهربائي أو تعبئة المحض ،كما تتوفر على تكنولوجيات عالية حيث تتكون من صفائح رقيقة وجيوب وعازل ينتج في الوحدة.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة

إن لمؤسسة المنتجات الكهرو كيمياوية أهداف تسعى لتحقيقها منذ نشأتها تتمحور في:

1- أهداف المؤسسة: هذه المؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري حسب ما يدخل ضمن آليات الإنتاج ومن

بين الأهداف ما يلي:

- التمويل والتحويل والتوزيع والطبع.
- شراء مواد أولية ثم تحويلها لإنتاج مدخرات ثم بعد ذلك فقوم بتوزيعها .
- امتصاص البطالة في المنطقة.

- الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني.
- تحقيق الربح.
- وضع حد من الاحتكار بالمؤسسات.
- تصدير من 40 إلى 50 بالمائة من منتجاتها إلى السوق العالمية بداية من 2017
- 2- مهام المؤسسة: نظرا لاحتوائها على آلات متطورة وأجهزة ذات تكنولوجيا هائلة حيث تقوم هذه الآلات بعملية المراقبة.
- تسهيل عملية الإدارة والمراقبة.
- تحويل المواد الأولية لإنتاج مدخرات.
- تحسين وتطوير عملية البيع.

المطلب الثالث: تقديم الهيكل العام للمؤسسة

تعتمد كل مؤسسة على هيكل تنظيمي فهو يوضح صورتها وذلك بتقسيم الوظائف والمهام والمسؤوليات.

- 1- شرح الهيكل العام للمؤسسة: هو عبارة عن تخطيط لمجموعة من الهياكل الموجودة في المؤسسة يبين مختلف المصالح ومن أجل اتصال وإعلام داخلي أفضل، تقوم المؤسسة بإعداد هيكل تنظيمي وظيفي لتقييم الوظائف والمهام والمسؤوليات على حسب أهميتها في المؤسسة وينقسم هذا الهيكل إلى:
 - المدير: هو صاحب السلطة العليا في الوحدة الأمر النهائي المراقب لكل العمليات الداخلية والخارجية وكل الوثائق المتعلقة بالعمل، إذ أنه لا يمكن استعمال أي وثيقة غير مصادق عليها من طرفه، تعتبر غير رسمية وفيما يخص الاجتماعات الخاصة بالوحدة فهو يقوم بتنظيمها.
 - السكرتيرة: تعتبر رزنامة المدير، فهي التي تنظم له بعض المواعيد سواء مع الموظفين أو العملاء تنظر في المواقيت الاجتماعية إن كانت مناسبة أو لا وهي أيضا مكلفة بالرد على المكالمات والرسائل الواردة إلى المدير
 - مصلحة الأمن والنظافة: وهما عنصران هامان في أي مؤسسة لهذا تعتمد عليه كثيرا ومهامه تتمثل في تحقيق الأمن والنظافة الكاملة داخل محيط المؤسسة.
 - مصلحة المستخدمين: تسيير هذه المصلحة الموارد البشرية للوحدة وتعتبر عنصرا أساسيا بحيث تقوم بتطبيق إجراءات العمل وضبط قواعده، كما تختص في تعيين الموظفين والتكفل بمتطلباتهم واحتياجاتهم ومشاكلهم من وقت دخولهم الوحدة وحتى ساعة خروجهم ومراقبة غياباتهم وعطلهم السنوية كما تختص في عملية حسابات الأجور شهريا وهذه المصلحة خاضعة للمراقبة كما لها مهام منها:

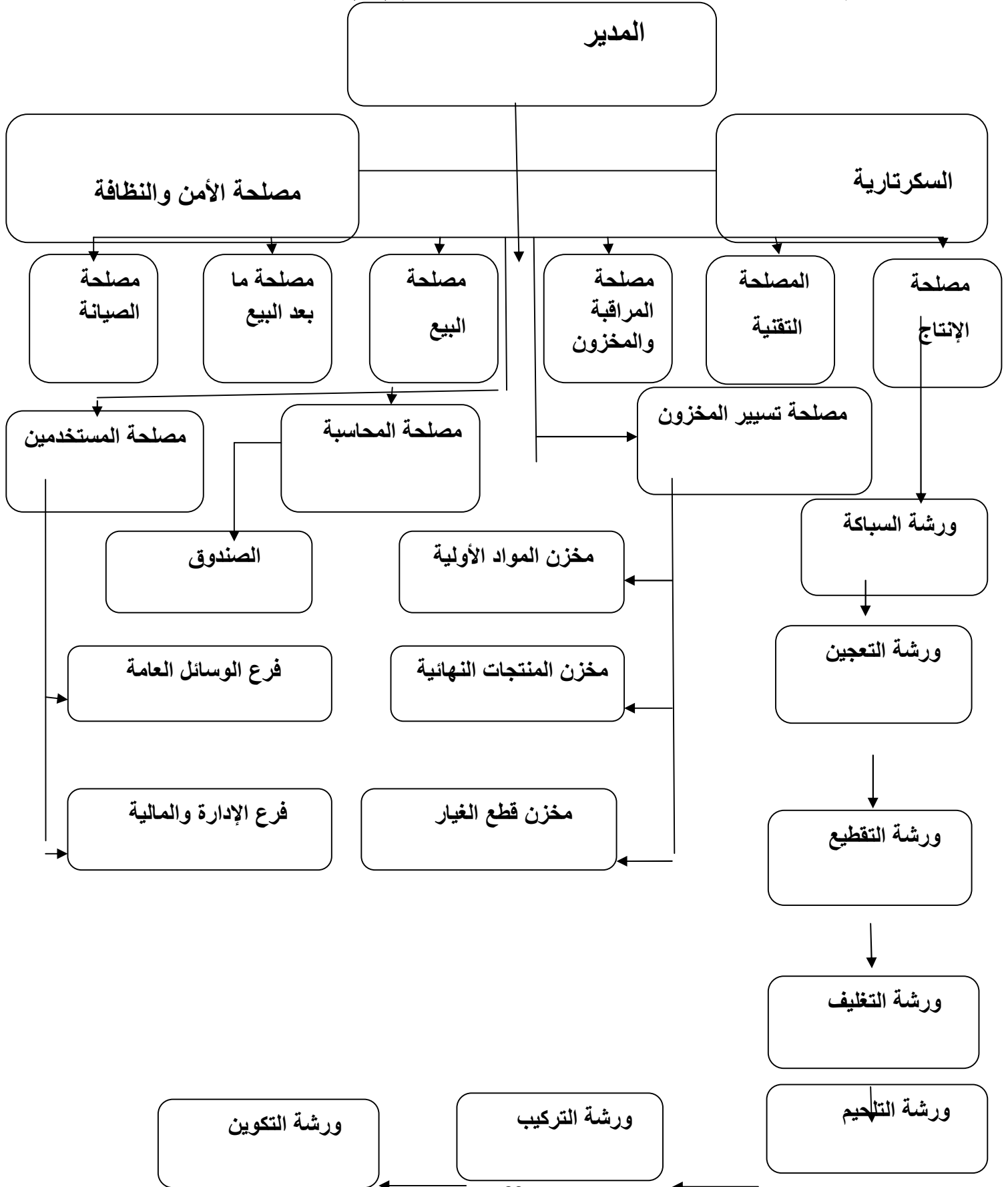
- مساعدة العامل المتقاعد في ضمان حقوقه.
- الاهتمام بالنظام الاجتماعي.
- تقديم مكافآت و تحفيزات للعمال.

ويتفرع عن هذه المصلحة نوعين:

- أ- فرع الإدارة والمالية: يختص هذا الفرع بتسيير شؤون الإدارة وله علاقة مباشرة بالمصالح الأخرى.
 - ب- فرع الإمداد والوسائل العامة: يقوم هذا الفرع بتوفير كل ما يلزم من تجهيزات المكتب كما يوفر مختلف أنواع الوثائق والمواصلات وكذلك بدلات العمال كما يتكفل أيضا بالمتابعة الصحيحة للعمال لاستعمال المواد الكيميائية في الإنتاج .
- **مصلحة الإنتاج:** إن الهدف من صيانة وإصلاح الماكينات هو ضمان عدم إحداث أي توقف لعملية الإنتاج والمتابعة الحسنة لكل وحدات الإنتاج، وعليه فإن مصلحة الصيانة في الوحدة تقوم بصيانة وإصلاح جميع معدات المؤسسة ، كما تقوم بوضع تنظيم خاص بالورشات وذلك لتسيير مهمة الوحدة مما يتجنب العطل وبالتالي ربح الوقت .
 - **مصلحة المراقبة:** مهمتها مراقبة كل الأعمال التي تقوم بها الوحدة سواء على مستوى الإدارة أو على مستوى المخازن والورشات الإنتاجية تتمثل فيما يلي:
 1. تحديد قيمة الإنتاج الشهرية والسنوية وبالتالي اليومية
 2. مكلف بمتابعة الحركة داخل الخازن عن طريق الوثائق تردد على المصلحة يوميا تتضمن ملاحظات عن المدخرات التامة والغير تامة التي تم إنتاجها، والنصف التامة وكمية المواد الأولية المستعملة
 3. مراقبة المصالح كمصلحة البيع مثلا وما بعد البيع فإنها تقوم بإحصاء عدد المدخرات التي تم بيعها أو ردها من قبل الزبائن لتقوم فيما بعد بمطابقتها فيما جاء في الوثائق الموجودة في مصلحة المحاسبة أي خلل لا بد من تبليغ المدير فور حدوثه .
 - **مخزون المنتجات النهائية:** عند إنهاء الورشات يكون المنتج جاهز للبيع ينتقل إلى المخازن وذلك بإنشاء وصل الدخول كما يستقبل المنتجات نصف الجاهزة القادمة من وحدتي سطيف وواد السمار، وتتمثل هذه المنتجات في مختلف أنواع البطاريات ،الحمض،وماء القطر ويستعمل أيضا منتجات مستوردة من اسبانيا تتمثل في مولدات من عدة أنواع .

- **مخزون قطع غيار:** يقوم المسؤول عن هذا المخزن بتزويد المخزن بقطع الغيار لكل الآلات المعطلة وهذا بعد طلب مصلحة الصيانة هذه القطعة ليتم تصليح الآلة المعطلة .كما يقوم مسؤول هذا المخزن بتمويل وسائل النقل المتوفرة على مستوى الوحدة من مختلف السيارات ،رافعات وحافلات بقطع غيار الحديد اللازمة لتصليح هذه الوسائل.
- **المصلحة التقنية:** تتمثل أهمية هذه المصلحة في المراقبة الدورية للآلات حيث تقوم بتجديدها وتطويرها وفق التكنولوجيا
- **مصلحة الجودة والنوعية:** تختص هذه المصلحة في المراقبة النوعية للإنتاج وإظهار الخلل إن وجد وإصلاحه قبل عملية التسويق.

الهيكل العام للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية: الشكل رقم (01)



المبحث الثاني : آليات تأثير التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة

إن التسيير الجبائي الجيد في المؤسسة ، يعطي لنا نتائج مالية جيدة ويظهر ذلك من خلا مجموعة من المؤشرات والنسب المالية ، ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بدراسة وتحليل هذه المؤشرات والنسب.

المطلب الأول: أثر التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة في مرحلة الاستغلال

أولاً: التوازن المالي:

إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2020 - 2021) :

- الجدول رقم (01) جانب الأصول: الوحدة : د.ج.

2021	2020	الأصول
المبالغ	المبالغ	
303681424	303681424	الأصول الثابتة:
5908834.58	6363383.20	الأراضي
45146340.77	65936656.46	بنايات
	2385702.09	تثبيبات عينية أخرى
235000	7005066.87	تثبيبات جاري انجازها
6943689.11		التثبيبات المالية
		التثبيبات المعنوية
361925689.11	385372232.62	مجموع الأصول الثابتة
		الأصول المتداولة:
501245272.57	637006281.69	- قيم الاستغلال
166883899.72	139095553.63	المحزونات الجارية
1554275.6	5744079.30	الزبائن
290473.41	198911.73	المدينون الآخرون
		الضرائب
115999574.48	52736014.26	- القيم الجاهزة
		الخزينة
1147899184.89	1220153073.23	مجموع الأصول المتداولة

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

- الجدول رقم(02) جانب الخصوم : الوحدة : د ج .

2021	2020	الخصوم
المبالغ	المبالغ	
1004893900.25	1040880585.62	الأموال الدائمة:
1067045667.72	1039538129.89	- الأموال الخاصة
(62151767.47)	1342455.73	رأس المال
122415078.12	157281641.95	النتيجة الصافية
86364079.34	120909711.06	- د . ط . الأجل
36050998.78	36371930.89	القروض والديون المالية
		مخصصات الاهتلاكات
		والمثونات وخسائر القيمة
1127308978.37	1198162227.57	مجموع الأموال الدائمة
		ديون قصيرة الأجل
8020830.86	6480019.95	الموردون
814140	814140	الضرائب
11755235.66	10615982.97	ديون أخرى
	4080702.74	الخزينة
20590206.52	21990845.66	مجموع . د . ق . الأجل
1147899184.89	1220153073.23	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

1. رأس المال العامل (FR): يعتبر رأس المال العامل عنصرا هاما لتقييم التوازن المالي في المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
- رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

الجدول (03) يوضح رأس المال العامل في المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية خلال الفترة (2021-2020)

الوحدة : د.ج.

2021	2020	البيان
1127308978.37	1198162227.57	الأموال الدائمة
361925689.11	385372232.62	الأصول الثابتة
765383289.26	812789994.95	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) أن رأس المال العامل للمؤسسة كان موجبا خلال السنتين وما يمكن قوله هو أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، ومنه يمكن القول أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله أن تسدد ديونها القصيرة الأجل في حال عدم توافق أجل تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة في موعد استحقاق هذه الديون بالاعتماد على الأصول المتداولة. كما لاحظنا أن رأس المال العامل انخفض سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 .

2. احتياجات رأس المال العامل (BFR): يتم حساب احتياج رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

$$\bullet \text{ BFR} = (\text{قيم الاستغلال} - \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} + \text{تسيقات بنكية})$$

○ الاحتياجات الدورية = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق

○ الموارد الدورية = ديون قصيرة الأجل - التسيقات البنكية

- الجدول (04) الاحتياجات الدورية والموارد الدورية في مؤسسة ENPEC لسنة 2020 - 2021

الوحدة . د ج .

البيان	2020	2021
قيم الاستغلال(01)	637006281.69	501245272.57
قيم قابلة للتحقيق(02)	00	00
الاحتياجات الدورية(2+1)	637006281.69	501245272.57
الديون القصيرة الأجل(01)	21990845.66	20590206.52
التسيقات البنكية(02)	00	00
الموارد الدورية(2+1)	21990845.66	20590206.52

- الجدول رقم (05) احتياج رأس المال العامل في مؤسسة ENPEC لسنة 2020 - 2021

الوحدة : د ج .

البيان	2020	2021
احتياجات الدورة(01)	637006281.69	501245272.57
الموارد الدورية(02)	21990845.66	20590206.52
BFR (1-2)	615015436.03	499186246.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية.

تعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) الذي يمثل تطور احتياج رأس المال العامل، أنه كان موجبا خلال فترة الدراسة هذا يعني أن الاحتياجات الدورية غطت الموارد الدورية للمؤسسة. كما أن الاحتياجات الدورية والموارد الدورية انخفضت سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020 وهذا ما أدى إلى انخفاض رأس المال العامل (BFR) .

3. **الخزينة RT:** تعبر الخزينة عن القيمة المالية التي يمكن أن تنصرف فيها المؤسسة لفترة معينة وبحسب

مؤشر الخزينة بالعلاقتين التاليتين:

- $RT = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{احتياجات رأس المال العامل الدائم}$
- $RT = \text{القيم الجاهزة} - \text{التسيبقات البنكية}$

و الجدول رقم(06) يظهر وضعية الخزينة لمؤسسة ENPEC خلال سنتين 2020 - 2021 في الجدول التالي: الوحدة : د ج .

البيان / السنوات	2020	2021
رأس المال العامل الدائم (01)	812789994.95	765383289
الاحتياج في رأس المال العامل(02)	615015463.03	499186246.05
رصيد الخزينة (1-2)	197774532	266197042.95

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول (01) (02).

التعليق: تمثل الخزينة الفرق بين رأس المال العامل RT و الاحتياج في رأس المال العامل BFR وتعكس التوازن المالي للمؤسسة من عدمه، وما تمكن من ملاحظته في الجدول أن رصيد الخزينة للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية فرع السوق لفترة 2020 -2021 موجب لذا على المؤسسة الزيادة في رأس مالها العامل أو التخفيض من احتياجاتها الدورية. لتكون الخزينة صفرية في هذه الحالة أي الخزينة موجبة تدل على أن هناك أموال غير مستعملة.

ثانيا: ربحية ومردودية المؤسسة

1- **الربحية :** وتقاس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتعتبر الأرباح المقياس الفعال لسياسات

المؤسسة الاستثمارية و التمويلية وتحسب بالعلاقة التالية :

الجدول رقم (07) يوضح نسب الربحية في الفترة (2020 - 2021) لمؤسسة ENPEC بالسوقر:

الوحدة : د.ج.

البيان / السنوات	2020	2021
صافي الربح	1342455.73	-62151767.47
رقم الأعمال	402714161.08	652151088.21
هامش الربح %	0.33	-9.5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق.

التعليق: من خلال الجدول رقم (07) أعلاه نلاحظ أن هامش الربح لسنتي 2020 - 2021 قدر: 0.33 و -9.5 على التوالي ويمكن القول أن المؤسسة ليست في حالة جيدة وخاصة خلال سنة 2021 حيث كان هامش الربح سالب ، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تحقق ربح .

2- المردودية المالية : إن المردودية المالية تقيس مدى قدرة المؤسسة على ضمان استمرار نشاطها

وتحسب بالعلاقة التالية : المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم (08) المردودية المالية في ظل وجود الضريبة للفترة (2020 - 2021)

الوحدة : د.ج .

لمؤسسة ENPEC

البيان / السنوات	2020	2021
- النتيجة الصافية بعد الضريبة	1342455.73	(62151767.47)
- الأموال الخاصة	1040880585.62	1004893900.25
- المردودية المالية	0.0012	-0.06

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج

الجدول رقم (09) المردودية المالية في ظل عدم وجود الضريبة للفترة (2020 - 2021) لمؤسسة ENPEC
الوحدة : د.ج.

2021	2020	البيان / السنوات
(62090790.36)	904863.09	- النتيجة الصافية قبل الضريبة
1004893900.25	1040880585.62	- الأموال الخاصة
-0.06	0.0008	- المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج

التعليق: من خلال الجدولين (08-09) نلاحظ أن المردودية المالية لسنة 2020 في ظل وجود الضريبة كانت (0.0012) وفي ظل عدم وجود الضريبة بلغت (0.0008) أي أن نسبة المردودية المالية ارتفعت بعد تطبيق الضريبة وذلك لوجود منتجات وأعباء الأنشطة العادية. لذلك يمكننا القول أن الضريبة لم تؤثر على نسبة المردودية المالية. أما في سنة 2021 كانت نسبة المردودية المالية (-0.06) في الحالتين، حيث نلاحظ أن نسبة المردودية المالية كانت سالبة وهذا بسبب أن النتيجة كانت سالبة.

3 المردودية الاقتصادية: تحسب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

الجدول (10) المردودية الاقتصادية في ظل عدم وجود الضريبة للفترة (2020 - 2021) للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية بالسوقر:
الوحدة : د.ج.

2021	2020	البيان / السنوات
-62090790.36	904863.09	النتيجة الصافية قبل الضريبة
1147899184.89	1220153073.23	مجموع الأصول
-2.76	0.07	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

الجدول (11) المردودية الاقتصادية في ظل وجود الضريبة للفترة (2020 – 2021) للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية بالسوقر: الوحدة : د ج .

البيان / السنوات	2020	2021
النتيجة الصافية بعد الضريبة	1342455.73	-62151767.47
مجموع الأصول	1220153073.23	1147899184.89
المردودية الاقتصادية	0.11	-5.41

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق.

التعليق: من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن المردودية الاقتصادية في ظل عدم وجود الضريبة لسنتي (2020 – 2021) كانت (0.07 ، -2.76) وفي ظل وجود الضريبة (0.11، -5.41) على التوالي ، ويدل ذلك على أن الضريبة لم تؤثر على المردودية الاقتصادية ، وذلك راجع إلى وجود أعباء و منتجات الأنشطة العادية . وبالنظر إلى المردودية الاقتصادية عموما نلاحظ نسبة غير جيدة ، ويرجع ذلك إلى النتائج المحققة وخاصة أن النتيجة الصافية للسنة المالية لسنة 2021 كانت سالبة .

- منظومة الضرائب التي تخضع لها الشركة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC :
- تخضع مؤسسة ENPEC لمجموعة من الضرائب منها :
- الرسم على النشاط المهني
- الضريبة على أرباح الشركات
- الضريبة على الدخل الإجمالي
- الرسم على القيمة المضافة
- الرسم على النشاط المهني TAP: تخضع المؤسسة للرسم على النشاط المهني 1% حسب حجم المعاملات وفقا
- الضريبة على أرباح الشركات IBS: تخضع المؤسسة للضريبة على أرباح الشركات، والمعدل المطبق في هذه المؤسسة هو 19%. وذلك بالانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية .
- الرسم على القيمة المضافة TVA: يخضع نشاط المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية إلى معدل ضريبة 19%، و9%.
- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: الأجر الخاضع للضريبة . جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي.

1- الضريبة على أرباح الشركات IBS: تتم دفعات الأقساط التسييرية خلال السنة التي تجب فيها حيث يساوي مبلغ كل قسط 30% من الضريبة الواجب دفعها ، وتتمثل الآجال القانونية لإيداع التصريحات الجبائية كالتالي :

القسط الأول 30% في 31 / 03 / N

القسط الثاني 30 % في 30 / 06 / N

القسط الثالث 30 % في 30 / 09 / N

الجدول (012) يمثل الأقساط المسبقة للضريبة على الأرباح للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية لسنة 2020:
الوحدة : دج.

الأقساط	مبلغ القسط	تاريخ الإيداع
القسط الأول	3889433.904	2020 / 03 / 31
القسط الثاني	5201052.2504	2020 / 06 / 30
القسط الثالث	4230154.0215	2020 / 09 / 30

المصدر :معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد التزمت بالآجال القانونية للتصريحات ، أو التصريح السنوي ، ومنه نستنتج أن المؤسسة متمكنة جيدا في التسيير الجيد في التصريحات الجبائية ،

الجدول (013) يمثل الأقساط المسبقة للضريبة على الأرباح للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية لسنة 2021 :

الأقساط	مبلغ القسط	تاريخ الإيداع
القسط الأول	5201052.24	2021 / 03 / 31
القسط الثاني	4312776.95	2021 / 06 / 30
القسط الثالث	2295006.63	2021 / 09 / 30

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

2 الوفر الضريبي الناجم في الاهتلاكات:إن التشريع الضريبي الجزائري يسمح للمؤسسة بمعاملة أقساط الاهتلاك كأعباء قابلة للتخفيض من الوعاء الضريبي ،وهذا ما نلاحظه في الشركة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية والتي استفادت من وفرة ضريبية هامة ناتجة عن الاهتلاكات والتي يلخصها الجدول التالي

الجدول (014) الوفر الضريبي الناتج عن الاهتلاكات للشركة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية بالسوقر للفترة (2020/2021).

البيان السنوات	الاهتلاكات	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2020	26880948.48	%19	5107380.21
2021	26417311.98	%19	5019289.28

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملاحق)

التعليق: من خلا الجدول رقم (014) نلاحظ إن المؤسسة محل الدراسة قد حققت وفرا ضريبيا هاما من خلال التسيير، الجيد داخل المؤسسة وبالتالي ينعكس بالإيجاب على أدائها المالي، والذي يمثل جزء كبير من تمويلها الذاتي

4. **الوفر الضريبي الناتج عن المؤنات:** المؤنات هي اقتطاع من نتائج السنة المالية قصد تغطية بعض التكاليف والخسائر التي لم تقع بعد وتجعلها الأحداث ممكنة الوقوع ، وتمتاز المؤونة بخاصية قابلية الإلغاء ، بمعنى يمكن إضافتها جزئيا أو كليا إلى الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية المعنية متى زال الخطر التي خصصت من أجله سواء زال كليا أو جزئيا . وينتج وفرا ضريبيا معتبرا من المؤنات والتي استفادت منها المؤسسة ، والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الجدول (15) الوفر الضريبي الناتج عن المؤنات في مؤسسة ENPEC :

الوحدة : دج .

البيان / السنوات	المؤنات	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2020	2303119.17	%19	437592.64
2021	1438251.52	%19	273267.78

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

التعليق: من خلال الجدول 15 نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد حققت وفرا ضريبيا هاما من خلال التسيير الجيد ، وبالتالي ينعكس بالإيجاب على أدائها المالي ، والذي يمثل جزء كبير من تمويلها الذاتي .

4الوفر الضريبيناتجمن الاستفادة من التخفيض المتعلق على النشاط المهني:

إن نسبة 30% تمثل استفادة المؤسسة محل الدراسة من التخفيض المتعلق بالرسم على النشاط المهني وذلك وفقا للتشريع الضريبي الجزائري ،ومنه يوضح الجدول التالي حجم الوفر الضريبي المترتب على ذلك

الجدول (16) الوفر الضريبي المتعلق بالرسم على النشاط المهني للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية للفترة 2020 – 2021

الوحدة : دج .

البيان / السنوات	رقم الأعمال المعفى	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2020	402714161.08	%1	4027141.6108
2021	652151088.21	%1	6521510.88

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

التعليق: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة محل الدراسة قد حققت وفرا ضريبيا معتبرا من خلال التخفيض الذي استفادت منه ،في رقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني ، وهنا يتضح أيضا الدور الفعال الذي يقوم به المسير داخل المؤسسة والذي ينعكس على الأداء المالي للمؤسسة .

5. الوفر الضريبي الناتج عن التخفيض المتعلق بالرسم على القيمة المضافة :

الجدول (17) الوفر الضريبي المتعلق بالرسم على القيمة المضافة للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية: (2020 – 2021)

الوحدة : دج.

البيان / السنوات	رقم الأعمال المعفى	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2020	652151088.21	%9	58693597.93
2021	402714161.08	%9	36244274.49

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة قد حققت وفرا ضريبيا هاما، نتيجة التسيير الجبائي الجيد الذي يساهم في البحث عن النصوص التشريعية التي ساهمت بمثل هذه التخفيضات ،والتي تؤدي بدورها إلى الانخفاض في تكلفة المنتجات وبالتالي زيادة المبيعات الذي يؤدي إلى مردودية هامة بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة .

المطلب الثاني : أثر التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة في مرحلة التمويل والاستثمار .

أولاً: مرحلة التمويل .

1- التمويل الذاتي: يتمثل تطور التمويل الذاتي في المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية خلال الفترة

الوحدة : دج .

(2020 – 2021)

السنوات / البيان	النتيجة الصافية	مخصصات الاهتلاكات المؤونات وخسائر.ق	التمويل الذاتي
2020	1342455.73	26880948.48	28223404.21
2021	-62151767.47	26417311.98	-35734455.49

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حساب النتائج

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة التمويل الذاتي لسنة 2020 كانت أكبر من التمويل الذاتي لسنة 2021 ، حيث كانت سالبة وهذا راجع إلى أن النتيجة الصافية كانت سالبة . ومنه يمكن القول أن المؤسسة سنة 2020 كانت تتمتع بحجم تمويل ذاتي معتبر وهي تعتمد عليه في التمويل على المدى القصير والطويل ، أما خلال سنة 2021 انخفض حجم التمويل الذاتي إلى أقل من الصفر وهذا يدل على الفشل المالي للمؤسسة في هذه السنة .

2- حساب نسب الهيكلية : الجدول رقم (05): نسب الهيكلية للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية

لسنتي 2020 – 2021

الوحدة : دج

2021	2020	النسب
2.77	2.7	- نسب التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
1.12	1.15	- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأموال الخاصة
1.46	1.46	- نسبة قابلية للسداد = مجموع الديون / مجموع الأصول
0.87	0.85	- نسبة الاستقلالية المالية =الأصول الخاصة / مجموع الديون
1.14	1.17	- نسبة الديون إلى الأموال الخاصة = إجمالي الديون / الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نسبة التمويل الذاتي: خلال سنوات الدراسة نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد. أي أن المؤسسة غطت استثماراتها بأموالها الخاصة، ولو قارنا بين سنتي الدراسة نلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت بنسبة 0.07 في سنة 2021.
- نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن المؤسسة استطاعت تغطية استثماراتها بأموالها الدائمة، حيث حققت نسبة جيدة وفاقته الواحد، لكن من خلال المقارنة بين السنتين نجد أن النسبة انخفضت في سنة 2021 بنسبة 0.03
- نسبة القدرة على السداد: نلاحظ من خلال الجدول، أن النسبة خلال سنوات الدراسة أكبر من الواحد أي أن المؤسسة في وضعية جيدة ما يعني التمتع بالأمان اتجاه الدائنين في الأجلين الطويل والقصير.
- نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ أن هذه النسبة لم تكن جيدة حيث كانت أقل من الواحد، كل ذلك يدل على أن المؤسسة ليست في وضعية جيدة أي أنها لا تعتمد على أموالها الخاصة فقط في تسديد ديونها، وإنما تلجأ إلى قروض طويلة وقصيرة الأجل في تمويل استثماراتها. وإذا قارنا بين سنتي الدراسة نجد أن النسبة ارتفعت بنسبة 0.02 سنة 2021 بالمقارنة مع 2020.
- نسبة المديونية إلى الأموال الخاصة: بالنسبة للمديونية العامة التي تعبر على مقارنة أموال الاستدانة تراوحت بين 1.17 و 1.14 خلال سنتي المقارنة 2020 - 2021 على التوالي.

ثانيا: مرحلة الاستثمار.

إن التشريع الجزائري يكفل مجموعة من الحوافز الضريبية التي تساهم في ترقية الاستثمارات الجديدة خصوصا الأنشطة التي تدخل في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تمنح مزايا عدة منها:

- **المزايا الضريبية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

الاستفادة من تخفيض على رقم الأعمال الكلي بنسبة 46% لمدة 20 سنة وذلك من خلال الاشتراك في الصندوق الوطني للاستثمار.

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. حيث يحتوي هذا الفصل على بحثين، المبحث الأول عبارة عن تعريف للمؤسسة محل الدراسة وتحديد أهدافها وتقديم هيكلها التنظيمي . أما المبحث الثاني تم تحليل أهمية التسيير الجبائي ومساهمته في تحقيق الأداء المالي في المراحل الثلاثة، التمويل ، الاستثمار ، الاستغلال . وبعد القيام بالتحليل المالي ودراسة النسب المالية في السنتين المراد دراستهما والاطلاع إلى مدى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة . خلصنا إلى أن هذا الأخير يمارس في المؤسسة مع عدم الاهتمام بالعديد من العناصر مثل الاستثمار.

الخاتمة :

تتمحور إشكالية البحث حول مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال إبراز أهمية التسيير الجبائي ومعرفة مدى اهتمام المسيرين بهذا الجانب، ودراسة تأثير الضريبة على الأداء المالي للمؤسسة وخاصة في المراحل الثلاثة (التمويل، الاستغلال، الاستثمار).

ومن خلال هذا البحث حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تتمثل في مدى مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة من خلال فصلين، الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الجانب النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي و إبراز مدى تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي، أما في الفصل الثاني والمتمثل في الجانب التطبيقي، فقمنا بدراسة عينة لمؤسسة اقتصادية (المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية بالسوقر) ودراسة مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

1- نتائج البحث : يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- إن للتسيير الجبائي أهمية بالغة في المؤسسة وخاصة في الجانب المالي.
- للتسيير الجبائي دور كبير في إيجاد البدائل الجبائية التي تخدم الأداء المالي، و إعطاء نتائج تخدم المؤسسة الاقتصادية.
- التسيير الجبائي الفعال يعمل على خلق تدفقات نقدية للمؤسسة في المراحل الثلاثة (التمويل، الاستغلال، الاستثمار)
- يظهر دور التسيير الجبائي في مرحلة التمويل من خلال المفاضلة بين القرارات المتعلقة بعملية التمويل.
- يظهر دور التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال من خلال العمل على تخفيف العبء الضريبي وتجنب العقوبات الضريبية ، والذي يؤثر على المردودية المالية و المردودية الاقتصادية ، والنتيجة الصافية للمؤسسة.
- يظهر دور التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار في الإعفاءات التي تستفيد منها المؤسسة والمزايا الضريبية المقدمة من طرف الدولة.
- ضرورة الاطلاع على القواعد والنصوص الجبائية و استغلالها بما يخدم مصالح المؤسسة ، والاعتماد في ذلك مختصين .
- تتكفل مصلحة المالية والمحاسبة بعملية التسيير الجبائي .

- بالنسبة للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية انعكس التسيير الجبائي بالإيجاب على الأداء المالي خلال مرحلة الاستغلال من خلال العمل على تخفيف العبء الضريبي ، والالتزام بالتواريخ والقوانين الجبائية التي جنبتها العقوبات المالية
- انعكس التسيير الجبائي إيجابيا خلال مرحلة التمويل وذلك من خلال اعتمادها على عملية التمويل الذاتي .
- أما خلال مرحلة الاستثمار لم تستفد المؤسسة من إعادة استثمار أرباحها مما فوت عليها فرصة الاستفادة من الوفرات الضريبية في هذه الحالة

2 اختبار الفرضيات:

- بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال البحث تبين أن التسيير الجبائي له دور مهم وفعال في التأثير على الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للبحث.
- من خلال تحليل الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة في مرحلة الاستغلال نلاحظ أن التسيير الجبائي يعمل بشكل مناسب ويظهر ذلك جليا في التقيد بالمواعيد الجبائية ، وعدم وجود عقوبات جبائية واستغلال الامتيازات الجبائية ، مما اثر ايجابيا على مؤشرات التوازن المالي ، أما من ناحية هامش الربح ونسب المردودية فكانت متفاوتة خلال سنتي الدراسة ، ومن هذا يمكن القول أن الفرضية الأولى لم تكن صحيحة نسبيا.
- أما خلال مرحلة التمويل تعتمد المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيمياوية على التمويل الداخلي بغية تحقيق وفرات ضريبية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- في مرحلة الاستثمار وإعادة الاستثمار لم تستفد المؤسسة من أي حوافز جبائية ممنوحة من طرف الدولة ، مما أثر سلبيا على أداءها المالي ، ويرجع ذلك في المركزية في اتخاذ القرار في المؤسسة الأم فيما يتعلق بقرارات الاستثمار أو التوسيع في الاستثمار ، وهذا ما ينفي تماما صحة الفرضية الثالثة.

3 اقتراحات البحث: من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات:

- ينبغي على المؤسسة محل الدراسة الاعتماد على جانب التكوين وتوظيف متخصصين مهمتهم تقديم الاستشارات الجبائية للمؤسسة من خلال التسيير الجبائي للمؤسسة.
- يجب على المؤسسة العمل على الاستغلال الأمثل للضريبة حتى تصبح متغير فعال ويخدم مصلحة المؤسسة.
- يجب على المؤسسة الاهتمام بجانب التشريعات الضريبية والاطلاع عليها ومواكبتها لكي تستفيد من التحفيزات وتتجنب المخاطر الجبائية.

- المؤسسة محل الدراسة لم تهتم بجانب الاستثمار وهذا ما ضيع عليها العديد من الفرص، ومن بين التحفيزات التي لم تستغلها المؤسسة التمويل الايجاري، فإذا أرادت المؤسسة تحقيق أداء مالي جيد يجب عليها استغلال كل ما يتيح لها القانون من حوافز.

4 أفاق البحث :

من خلال دراستنا لهذا البحث تبين لنا أن هناك جوانب مهمة يجب دراستها والبحث فيها ونقترحها لتكون إشكاليات لبحوث ودراسات:

- دراسة تأثير تحسين التسيير الجبائي على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة تأثير تطبيق التقنيات الحديثة في التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- واقع التسيير الجبائي في المؤسسات الجزائرية بشكل عام.

1. الأخضر لقلبي، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حميثرا للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى،2018.
2. إلياس بن ساسي يوسف قرينسي، الإدارة المالية ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2006 دار وائل للنشر.
3. باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، دار حامد للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
4. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي، حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2011 /10.
5. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن1998.
6. عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2015 .
7. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، تاريخ الإصدار، 01 / 01 / 2004 .
8. محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، الطبعة الأولى، الناشر مركز الكتاب الأكاديمي 2016
9. معراج هواري، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى 2013. الجزائر
10. منير شاكور محمد، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن الطبعة الأولى .2008.

الأطروحات والرسائل :

1. رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، دراسة ميدانية ، مؤسسة ملينة نوميديا قسنطينة جامعة 08 ماي 1945قالمة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
2. محمد عادل عياض،محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003،
3. لجناف عبد الرزاق، محاضرات في مقياس التسيير الجبائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية،جامعة الجزائر 03 .

المجلات :

1. أيوب نجار ، منهجية التدقيق الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مخبر التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة علي لونيبي البلدية 2 الجزائر، المجلد 07، العدد 01، سنة 2022.
2. بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليمان، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية،مجلة الحوار الفكري، مجلة علمية فكرية تصدر دوريا عن مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية الجامعة الإفريقية احمد درابة ادرار،العدد15
3. جمال الدين سلامة، أثر تغير رأس المال العامل واحتياجاته على ملائمة المؤسسة،مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، مجلة المدبر المجلد 09 العدد 03 ، سنة 2022.
4. حميداتو صالح، دراسة أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نخاعة التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية للدول العربية،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - الجزائر، ديسمبر

2022

5. زواق حواس، أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري، جامعة المسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي -33(02)،
6. زواق حواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- الجزائر - أبريل 2009.
7. سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، مجلة دولية دورية تصدرها جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي، 34 (01)، جامعة المسيلة، سنة 2017.
8. سهام كردود، حكيمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، ديسمبر 2018.
9. شعبي مصطفى، مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة على لونيبي البليدة 02 الجزائر، المجلد 11، العدد 02، ديسمبر 2022.
10. صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة -الجزائر، مجلة الباحث العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2013.
11. فاطمة الزهراء بن زعيمة، أهمية تحليل الهيكل المالي في تقييم الأداء لمؤسسة باتيميتال بولاية عين الدفلى 2015-2016، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 7، العدد 3 جوان 2021.
12. محمد نواف عابد إياد سليم زملط. أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، دراسة ميدانية، مجلة البحوث الاقتصادية، ديسمبر 2018، كلية الدراسات المتوسطة، جامعة الأزهر، مصر.
13. مهند جعفر حسن، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية - دراسة تطبيقية - مجلة البديل الاقتصادي، تاريخ النشر 2020/12/31 جامعة شندي السودان كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال.
14. يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللؤلؤ والسكاكين والصنابير، بولاية سطيف -2011/2014، مجلة بحوث العدد 11 الجزء الثاني جامعة أم البواقي، كلية محاسبة ومالية .

ENPEC UNITE SOUGUEUR

SOUGUEUR

N° D'IDENTIFICATION:099719008213050000

EDITION_DU:28/11/2008 0:41

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-62 151 767,47	1 342 455,73
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison Inter Unités		1 067 045 667,72	1 039 538 129,89
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 004 893 900,25	1 040 880 585,62
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		86 364 079,34	120 909 711,06
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		36 050 998,78	36 371 930,89
TOTAL II		122 415 078,12	157 281 641,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		8 020 830,86	6 480 019,95
Impôts		814 140,00	814 140,00
Autres dettes		11 755 235,66	10 615 982,97
Trésorerie passif			4 080 702,74
TOTAL III		20 590 206,52	21 990 845,66
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 147 899 184,89	1 220 153 073,23

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ENPEC UNITE SOUGUEUR

SOUGUEUR

N° D'IDENTIFICATION:099719008213050000

EXERCICE:

PERIODE DU:

BALANCE GENERALE

COMPTE	LIBELLE	2020
681100	dota amort/immob corp	22 831 122,51
685410	dot pert val/créan clien	1 746 706,80
686100	Dot/prov/pension et obli	2 303 119,17
	TOTAL GENERAL	26 880 948,48

2020

PIECE	DATE	COMPTE	AUXILIAIRE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
7	31/12/2020	686100			IDR EX 2020	2 303 119,17	-
7	31/12/2020	153000			IDR EX 2020	-	2 303 119,17

PIECE	DATE	COMPTE	AUXILIAIRE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
8	31/12/2020	133000			IDR EX 2020	437 592,64	-
8	31/12/2020	692000			IDR EX 2020	-	437 592,64

2021

PIECE	DATE	COMPTE	AUXILIAIRE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
1	31/12/2021	686100			IDR EX 2021	1 438 251,52	-
1	31/12/2021	153000			IDR EX 2021	-	1 438 251,52

PIECE	DATE	COMPTE	AUXILIAIRE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
2	31/12/2021	133000			ID A SUR	273 267,78	-
2	31/12/2021	692000			ID A SUR	-	273 267,78

ENPEC UNITE SOUGUEUR
SOUGUEUR
N° D'IDENTIFICATION:099719008213050000

BALANCE GENERALE

COMPTE LIBELLE		2021
681100	dota amort/immob corp	22 366 581,21
685351	dot pert val/stk intermd	221 928,37
685410	dot pert val/créan clien	2 390 550,88
686100	Dot/prov/pension et obli	1 438 251,52
		26 417 311,98

ENPEC UNITE SOUGUEUR
SOUGUEUR

EDITION_DU:28/11/2008 0:40
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

N° D'IDENTIFICATION:099719008213050000

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		652 151 088,21	402 714 161,08
Variation stocks produits finis et en cours		-169 207 899,53	337 552 601,79
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		482 943 188,68	740 266 762,87
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		-343 721 790,44	-557 895 216,32
Achats consommés		-22 965 169,61	-9 247 931,76
Services extérieurs et autres consommations		-366 686 960,05	-567 143 148,08
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		116 256 228,63	173 123 614,79
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-143 103 669,46	-142 313 365,82
Charges de personnel		-3 496 599,90	-3 920 014,92
Impôts, taxes et versements assimilés		-30 344 040,73	26 890 234,05
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 261,67	6 553 428,65
Autres produits opérationnels		-80,70	-830 064,22
Autres charges opérationnelles		-26 417 311,98	-26 880 948,48
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs			
Reprise sur pertes de valeur et provisions		-56 759 171,74	5 732 650,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		294 991,87	13 503,82
Produits financiers		-5 626 610,49	-4 841 290,73
Charges financières		-5 331 618,62	-4 827 786,91
VI-RESULTAT FINANCIER		-62 090 790,36	904 863,09
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-60 977,11	437 592,64
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		483 240 442,22	746 833 695,34
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		-545 392 209,69	-745 491 239,61
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-62 151 767,47	1 342 455,73
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-62 151 767,47	1 342 455,73
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE			

ENPEC UNITE SOUGUEUR

EDITION_DU:28/11/2008 0:40

SOUGUEUR

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

N° D'IDENTIFICATION:099719008213050000

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		235 000,00		235 000,00	
Immobilisations corporelles					
Terrains		303 681 424,00		303 681 424,00	303 681 424,00
Bâtiments		169 200 295,63	163 291 461,05	5 908 834,58	6 363 383,20
Autres immobilisations corporelles		454 039 820,53	408 883 479,76	45 156 340,77	65 936 656,46
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					2 385 702,09
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		94 400,00		94 400,00	94 400,00
Impôts différés actif		6 849 689,76		6 849 689,76	6 910 666,87
TOTAL ACTIF NON COURANT		934 100 629,92	572 174 940,81	361 925 689,11	385 372 232,62
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		501 588 458,25	343 185,68	501 245 272,57	637 006 281,69
Créances et emplois assimilés					
Clients		177 321 111,33	10 437 211,61	166 883 899,72	139 095 553,63
Autres débiteurs		1 554 275,60		1 554 275,60	5 744 079,30
Impôts et assimilés		290 473,41		290 473,41	198 911,73
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		115 999 574,48		115 999 574,48	52 736 014,26
TOTAL ACTIF COURANT		796 753 893,07	10 780 397,29	785 973 495,78	834 780 840,61
TOTAL GENERAL ACTIF		1 730 854 522,99	582 955 338,10	1 147 899 184,89	1 220 153 073,23

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مدى مساهمة التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، حيث تطرقنا إلى مفاهيم حول التسيير الجبائي وأهم أهدافه ، وحدوده ، وأسسه ومبادئه وكذلك تناولنا الأداء المالي من خلال مفهومه وأهميته وتقييم الأداء المالي والأدوات المستخدمة في تقييمه وكذلك تطرقنا إلى مجموعة من المؤشرات والنسب المالية لتقييمه ، وأيضا تطرقنا إلى فعالية التسيير الجبائي في تحقيق الأداء المالي ، من خلال تأثير التسيير الجبائي على عملية التمويل والاستثمار والاستغلال. حيث طبقنا دراستنا على مستوى المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية وقمنا بحساب مجموعة من المؤشرات والنسب وذلك بعد حصولنا على مختلف القوائم المالية، فتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسة لديها نقص في جانب التسيير الجبائي

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، الأداء المالي.

Summary:

The aim of this study is to shed light on the extent to which tax management contributes to achieving the financial performance of the economic institution. We touched on a set of financial indicators and ratios to evaluate it, and also touched on the effectiveness of fiscal management in achieving financial performance, through the impact of fiscal management on the financing, investment and exploitation process.

Where we applied our study at the level of the National Corporation for Electrochemical Products, and we calculated a set of indicators and ratios, after obtaining various financial statements, so we concluded through this study that the Corporation has a deficiency in the aspect of fiscal management

Keywords : tax management, Financial performance.